الفصل الثالث

السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان

المبحث الأول: تطور مراحل الصراع الأفغانى

المبحث الثانى: عوامل الصراع الأفغانى

المبحث الثالث: موقف مصر تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان

الفصل الثالث

السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان

تعتبر السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان فى حقبة التسعينيات، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ذات أهمية بالغة وسط جملة التغيرات التى أصابت النظام الدولى وتداعيات ذلك على النظم الإقليمية، فكلتا الدولتين «مصر وأفغانستان» لها موقع محورى على خريطة دول العالم. ومن ثم فإن ما يحدث فى هذه المنطقة ينعكس على أدوارهما كلًا على حدة أو كليهما معًا، ومن هذه التغيرات التى أصابت النظام الدولى وكانت لها انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط خروج الاتحاد السوفييتى من المنافسة الدولية بعد تفككه بنهاية عام ١٩٩١ وانتصار المجاهدين الأفغان على الاتحاد السوفييتى. والموقف المصرى تجاه حكومة المجاهدين واستجلاء السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين وطالبان تستوجب إلقاء الضوء على الأوضاع الداخلية لأفغانستان فى ظل حكومتى المجاهدين وطالبان.

تكشف تطورات الصراع الأفغانى حول السلطة لاسيما بعد الانسحاب السوفييتى عن واحدة من أكثر نماذج الحروب الأهلية مأساوية، وهذا الصراع الذى استمر منذ أكثر من أربعة عشر عامًا، يعتبر نموذجًا تطبيقيًا وحيًا على مدى التأثيرات المأساوية السلبية، سواء على المستوى المحلى، أو

على المستوى الإقليمى والدولى، ومن ثم يجب ألا ننظر إلى الصراع الأفغانى بكل تطوراته وأبعاده على اعتباره شأنًا أفغانيًا داخليًا فحسب بل نستطيع أن نقول بكل ثقة: إنه كان ولا يزال يمثل شأنًا محليًا وإقليميًا ودوليًا فى آن واحد. وعلى ذلك، يتحدد مجال دراسة الصراع الأفغانى على السلطة والسياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع فى سياق ثلاثة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول: تطور مراحل الصراع الأفغانى.

المبحث الثانى: عوامل الصراع الأفغانى.

المبحث الثالث: موقف مصر تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان.

وفيما يلى عرض تحليلى لهذه المباحث الثلاثة:

* * *

المبحث الأول

تطور مراحل الصراع الأفغانى

يشهد سجل الأحداث التاريخية لأفغانستان أن الشعب الأفغانى يعيش منذ عام ١٧٤٧م «بداية ظهور الدولة» فى عناء وتوتر، وتتفاوت هذه الأحداث ما بين حروب وتوسعات ونوبات جدب وجفاف ونزاعات قبلية داخلية، هذا إضافة إلى صراعات مع قوى خارجية تهدف إلى السيطرة على أفغانستان. ويشهد أيضًا سجل الأحداث التاريخية على مدى أكثر من قرنين من الزمان ١٨٨٠ ـ ١٩٩٦ أنه لم يتول حاكم السلطة إلا وانتهى مصيره إما إلى القتل أو النفى، ابتداءً من الأمير عبد الرحمن خان حتى الملك محمد ظاهر شاه آخر ملوك أفغانستان، والأمر الفريد هو أن هذه الظاهرة لم تتوقف حتى مع انهيار النظام الملكى، وقد استمر حدوثها أيضًا فى ظل الحكم الجمهورى والشيوعى، وكان آخرها قتل نجيب الله على أيدى قوات طالبان عام ١٩٩٦ عقب دخولهم العاصمة كابل[١]. ويتضح مما سبق أن بذور الصراع الأفغانى هى بذور متأصلة القدم ضاربةٌ فى أعماق التاريخ. حيث نرى أنه منذ الستينيات شهدت أفغانستان عدة صراعات متباينة، بخلاف الجهاد المقدس الذى خاضه المجاهدون الأفغان ضد الاحتلال السوفييتى وضد النظام الموالى لهم، ولقد أدت كل واحدة من هذه الصراعات دورًا حاسمًا فى بلورة ملامح الحرب الأهلية الطاحنة ـ تحت مظلة الصراع على السلطة ـ والتى شهدتها أفغانستان منذ الانسحاب السوفييتى عام ١٩٨٩.

يمكن تقسيم المراحل التى مر بها الصراع الأفغانى إلى عدة مراحل على النحو التالى:

المرحلة الأولى: مرحلة حكومة المجاهدين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤

تبدأ هذه المرحلة عقب الانسحاب السوفييتى فى فبراير ١٩٨٩ وتستمر حتى ظهور حركة طالبان أكتوبر عام ١٩٩٤. وتمثل هذه المرحلة امتدادًا فى شق منها لمرحلة الجهاد ضد حكومة الشيوعى الأفغانى، وفى شق آخر تعتبر البداية الحقيقية للحرب الأهلية الأفغانية. فنظرًا للموقف

(١) صلاح حليمة، محاولات تسوية الحرب: المشروعات الأفغانية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١.

الذى اتخذته فصائل المجاهدين برفض التعاون مع نظام نجيب الله استمر الصراع بين الحكومة القائمة فى كابل، والمدعومة من الاتحاد السوفييتى والفصائل المجاهدين.

ونظرًا لأن فصائل المجاهدين أنفسهم لم تتفق على موقف موحد من مسألة الحكم فيما بعد القضاء على نظام نجيب الله، ومن هنا بدأت التحالفات والمناورات من جانب فصائل المجاهدين. وتمكن أحمد شاه مسعود من عقد العديد من التحالفات مع الجنرالات السابقين فى حكومة نجيب الله والمنشقين عنه فى أواخر حكمه مثل الجنرال دوستم والجنرال باباجان والجنرال مؤمن وغيرهم. فكان لأحمد شاه مسعود السبق فى الوصول إلى فتح كابل، ولا شك أن طريقة دخول كابل، والتى دانت للقائد أحمد شاه مسعود أبرزت ليس فقط قدراته العسكرية بل أيضًا مواهبه السياسية فى الاتصالات السرية وتشكيل التحالفات[1].

ففى الأثناء التى كان فيها الجميع مشغولًا بأمر الخطة الدولية، قام هو بالاتصال بعدد من أبرز رموز أحد أجنحة الحزب الشيوعى الحاكم « جناح برجم»، مما أسفر عن استقطاب أبرزهم عبد الرشيد دوستم الذى أعلن تخليه عن النظام الحاكم، وفى الوقت ذاته كانت هناك اتصالات مكثفة ولكن غير ناجحة بين حكمتيار ورموز من جناح «خلق» الشيوعى[2]. أدى تحالف دوستم مع مسعود إلى تغيير طبيعة العلاقات بين فصائل المجاهدين أنفسهم، فبينما أنكر البعض التحالف مع أحد رموز النظام الشيوعى، اعتبر آخرون، أن أى تحالف يؤدى إلى إسقاط الحكم الشيوعى يستحق التأييد. وبدأت طلائع قوات «مسعود» فى الدخول إلى العاصمة كابل بالفعل فى ١٨ إبريل ١٩٩٢ فيما كان قادة الفصائل فى بيشاور لا يزالون مختلفين كعادتهم على صيغة اتفاق تضمن توزيعًا متعادلًا للسلطة فيما بينهم، وبينما كان يسعى الجميع للوصول إلى حل توفيقى، كان حكمتيار يرفض كافة الحلول ويواصل تهديداته بأن قواته سوف تقتحم العاصمة كابل. وتوجه بالفعل إلى «لوجر» التى تقع جنوب كابل فى محاولة لدخول كابل قبل مسعود. إلا أنه لم يتمكن، وهنا ظهرت بؤرة المشكلة، وهى كيف يكون «أحمد شاه مسعود» هو فاتح كابل وليس حكمتيار؟

ويرى أحمد رشيد (عميد الصحفيين الباكستانيين ومؤلف كتاب، طالبان: الإسلام والنفط والصراع الكبير فى وسط آسيا) أن الحرب الأهلية التى وقعت فى أفغانستان كان سببها الوحيد هو

---

(١) حسن أبو طالب، الحرب الأهلية فى أفغانستان بعد الانسحاب السوفييتى، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

(٢) المرجع السابق.

دخول قوات أحمد شاه مسعود إلى كابل، وعدم استطاعة الفصائل البشتونية من دخولها؛ ولذلك اعتبرت الفصائل البشتونية أن فتحها بواسطة أحمد شاه مسعود يعد ضربة قاسية لهم، حيث إنهم حكموا كابل زُهاء ٣٠٠ سنة. فقد فقدوا السيطرة عليها بدخول قوات أحمد شاه مسعود، ورأى حكمتيار أن الفصائل البشتونية ستقف معه فى إخراج قوات أحمد شاه مسعود، ومن هنا شن حكمتيار الحرب الأهلية، وبدأت صواريخ الحزب الإسلامى بقيادته تدك كابل بشكل أجمع الجميع على أنه يفوق ما حدث فى أثناء محاربة السوفييت[١].

وسعى قادة المجاهدين لاسترضاء «حكمتيار»[٢] حفاظًا على سفك الدماء وبعد تدخل أطراف عديدة من بينها باكستان اتفق المجاهدون فى إبريل ١٩٩٢ فى بيشاور على تشكيل حكومة يرأسها صبغة الله مجددى الذى اختير لكونه لا يشكل تهديدًا لأحد، ولأنه لا يملك حزبًا سياسيًا أو قاعدة سياسية قوية تدعمه، فحزبه المسمى حزب جبهة التحرير الأفغانية الوطنية من أصغر وأضعف الميليشيات الحزبية وأصغر من أسرته الممتدة[٣].

وأثناء تولى صبغة الله مجددى الرئاسة تعرض لانتقادات حادة من الحزب الإسلامى بقيادة «حكمتيار»، والذى اتهم مجددى بأنه عقد تحالفات مع عناصر شيوعية سابقة مثل عبد الرشيد دوستم، واستبعد العناصر الإسلامية المتشددة وأعطى الشيعة ٨ مقاعد فى المجلس العسكرى وأوضح أن أفغانستان لن تنعم بالسلام ما لم يتم تحطيم هذه العناصر الدموية والإجرامية وذلك فى إشارة للميليشيات الأزبكية[٤]. وفى ظل هذه الأجواء، وتحت ضغط من مسعود وعبد الرسول سياف قام مجددى بتسليم السلطة إلى خلفه برهان الدين ربانى فى ٢٨/ ٦/ ١٩٩٢ حسبما نص اتفاق

---

(١) أحمد رشيد: طالبان، إسلام، نفت، وبازى بزرك تو در آسياى ميانه، طالبان، الإسلام والنفط والصراع الكبير فى وسط آسيا، ترجمة، عبد الودود ظفرى، ناشر بنكاة انتشارات ميوند، كابل، ص ٣٥.

(٢) مطالب حكمتيار على مدار سنوات الجهاد وما بعدها، فقد كان يوجزها دائمًا فى المطالب بإسقاط من يقف أمامه أيًا كان، فحينما كان النظام العميل فى كابل هو الهدف الرئيسى كانت مطالب حكمتيار الرئيسية تتلخص فى إسقاط نظام كابل، وحينما سقط نظام كابل طالب بإسقاط أو تنحية من خلوا مكان نظام كابل من قادة المجاهدين، ففى البداية رفض وجود مجددى، ولو بشكل مؤقت، وبعد وصول ربانى للرئاسة طالب بتنحية ربانى ثم طالب بإسقاطه، وحينما شكلت الحكومة وقد كان مسعود هو وزير الدفاع طالب بتنحية مسعود، وتعيين وزير آخر للدفاع، ورغم تلبية طلبه فقد ظل يضع الشروط تلو الشروط، حتى يصل إلى اشتراط المستحيل، ثم يُحمِّل غيره المسئولية عن النتائج.

(3) Shah Tarzy, Afghanistan in 1992: A Honnesian state of Nature, Asian Surve. Vol. 33, no. 2. Feb. 1993, p. 168.

(٤) جريدة الأهرام، ٢٣/ ٨/ ١٩٩٢.

بيشاور. وأعلن «حكمتيار» رفضه لتولى رباني رئاسة الدولة، وظل يقصف كابل بصواريخ رغم استيلاء المجاهدين عليها، وحينما وجد أن الجميع قد اتفقوا وبقى هو وحده يعارض، رفض أن يدخل كابل وأعلن أنه قد رشح عبد الصبور فريد أحد قادته الميدانيين ـ ليكون رئيسًا للوزراء. وطالب بأن يكون منصب رئيس الوزراء مستقلًا عن رئيس الجمهورية وأن تكون سلطته نافذة على وزير الدفاع المنصب الذى كان القائد أحمد شاه مسعود يشغله.

وقد ذكر المراقبون وقتها أن هذا التعيين هو نكاية فى رباني، الذى تسلم السلطة فعليًا فى ١٩٩٢/٦/٢٨ ودخل فريد إلى كابل فى ١٩٩٢/٧/٧، فيما بقى حكمتيار فى «جار آسياب» على بعد ٢٥ كيلومترًا من كابل يمطرها بالصواريخ من آنٍ لآخر، وقد أدى قصف حكمتيار لكابل بالصواريخ فى ١٩٩٢/٨/١٠ إلى قتل وجرح أكثر من ألف من سكان كابل معظمهم من المدنيين، وقد دفع هذا الأمر بالرئيس رباني فى ١٩٩٢/٨/١٦ إلى إعلانه عزل رئيس الوزراء «عبد الصبور فريد». كما أصدر قرارًا بعزل حكمتيار من مجلس قيادة المجاهدين، وأصدر رباني بيانًا شديد اللهجة اتهم فيه حكمتيار بـ «الخيانة»، وقال رباني فى عبارات شديدة اللهجة: «ينبغى على حكمتيار أن يغادر أفغانستان؛ فهو إرهابى وخارج على القانون»[(١)]. ومع قرب انتهاء فترة الرئاسة رفض رباني التنازل عن السلطة حسبما ينص اتفاق بيشاور[(٢)] متذرعًا بأن المجاهدين لم يتفقوا على خليفة، ودعا إلى انعقاد «مجلس الحل والعقد» فى ١٩٩٢/١٢/٢٩ وتم انتخاب رباني فى غياب واعتراض خمس من الفصائل التسع ليتولى «رباني» الرئاسة لمدة عامين بأغلبية ٩١٦ صوتًا واعتراض ٥٩ وامتناع ١٦٢. وهو الأمر الذى اعتبره حكمتيار بمثابة إعلان حرب وإخلال بالاتفاق واعتبره تمَّ برشوة الأعضاء[(٣)]. وبدأ بقصف كابل وكأنه يقصف موسكو فى عهد ستالين.

وبهذا دخلت أفغانستان فى مرحلة جديدة من الصراع الدموى الحاد بين رفاق الجهاد، واستمر القصف الصاروخى للعاصمة من قِبَل «حكمتيار» وحلفائه الشيعة ودوستم بعد أن

---

(١) أحمد منصور، مستقبل أفغانستان: وجذور الصراع بين المجاهدين الأفغان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٥، بيروت، ص ١٥.

(٢) وإذا كان تولى رباني السلطة فى كابل عن تصميم الحكومة الباكستانية والسعودية برئاسة نواز شريف ضمن اتفاق بيشاور فى إبريل ١٩٩٢، فإن تحطيم شوكة هذه الحكومة فى ١٩٩٦ تم أيضًا بفعل مساندة باكستان وسعودى لخصوم رباني وهم حركة طالبان.

(٣) تقرير مصر المحروسة والعالم ١٩٩٣، ص ١٤٢.

كان حكمتيار يطالب بتقليص دورهم، والآن تحالف معهم لمحاربة رباني. كان حكمتيار يعتبر الشيوعيين المتحالفين معه أبرياء لكنهم إذا تحالفوا مع رباني فهم يستحقون الإدانة والعقاب[1]. وهو الأمر الذي يؤكد انتهازية حكمتيار المواقف والتحالفات والحرص على السلطة أكثر من الحرص على إنهاء الأزمة. وفي هذا التوقيت وجه الملك فهد نداءً دعا فيه الفصائل الأفغانية إلى عقد اجتماع في السعودية للتوصل إلى تسوية نهائية للأزمة، تضمنت مبادرة الملك فهد في ٢٢ يناير ١٩٩٣ ثلاثة التزامات: الوقف الفوري لإطلاق النار بدون شروط مسبقة من أي طرف، إعلان تمسك الأطراف جميعًا بوحدة أفغانستان وعدم تشجيع أي خطوة لتقسيمها، تسهيل مهمة الوساطة السعودية بقبول مبدأ الالتقاء في الأراضي السعودية[2]. وبعد ضغوط باكستانية سعودية أمكن التوصل إلى اتفاق إسلام آباد في ٨/ ٣/ ١٩٩٣. وتضمن استمرار رباني رئيسًا للبلاد لمدة ١٨ شهرًا، وأن يصبح حكمتيار رئيسًا للوزراء وإلغاء وزارة الدفاع واستبدالها بمجلس دفاعي متعدد الأطراف، وإجراء عملية انتخاب لبرلمان مؤقت في غضون ٦ إلى ٨ أشهر مهمته صياغة دستور جديد يحدد كيفية انتخاب الرئيس[3]. في مكة المكرمة، تم التوقيع على بنود الاتفاق حيث وقع قادة المجاهدين الأفغان يوم ١٢ مارس ١٩٩٣ في مكة المكرمة النص النهائي لاتفاق السلام التاريخي في حضور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ورئيس الوزراء باكستان نواز شريف. وقال الملك فهد في كلمة سبقت توقيع الاتفاق: «إن ما حدث نعتبره أحداثًا عرضية تحدث في كل مكان وكل زمان، ولكن الحمد لله على ما حصل من الوفاق والمحبة والإخلاص بين قادة أفغانستان».

وأضاف الملك فهد: «أتمنى لهم من صميم قلبي الاستمرار في هذه الألفة المحبوبة، وسوف نكون في المملكة العربية السعودية حكومة وشعبًا ملتفين حولكم إن شاء الله لما فيه خير الإسلام والمسلمين ولبلدنا الصديق وشعبنا الصديق أفغانستان»[4].

وبعد السعودية توجه رباني وحكمتيار وقادة المجاهدين الأفغان الآخرون، وكذا نواز شريف، إلى طهران حيث تباحثوا مع الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني وكبار المسئولين هناك، وأكد رباني وحكمتيار في محادثاتهما مع رفسنجاني تصميمهما على بذل كل ما بوسعهما لإنهاء

(١) شيرشاه يوسفزي. تاريخ مسخ تمي شود (التاريخ لا يُزيَّف): مركز نشراتي ميوند، بشاور، ص ٤٣٦.

(٢) جمال زهران، النظام الدولي والإقليمي بين الاستمرارية والتغير: دراسة في مشكلات معاصرة، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر، ١٩٩٦، ص ١٩٩.

(٣) تقرير مصر المحروسة والعالم ١٩٩٣، القاهرة، ص ١٤٤.

(٤) مجلة الوسط، العدد ٦٠، ٢٢/ ٣/ ١٩٩٣، ص ٢٣.

الحرب الأهلية فى أفغانستان. وصدق رفسنجانى فى هذا الاجتماع على اتفاق السلام[1]. ورغم أن هذا الاتفاق قطع الطريق ـ ولو مؤقتًا ـ على احتمالات التقسيم المطروحة إلا أنه ولد وهو يحمل نفس أمراض الاتفاق السابق. حيث لم يقدم أى حلول جذرية لقضية السلطة ولا كيفية تداولها، فعلى الرغم من أن السلطة هى الهدف الحقيقى الذى يتصارع عليه الجميع وخاصة حكمتيار، فقد خلا الاتفاق من وضع قواعد وأسس محددة لتسوية الخلافات العرقية بين الفصائل وطريقة مشاركتها فى السلطة مع الإصرار على استبعاد أحمد شاه مسعود وهو الرجل القوى والقادر على إفساد أى اتفاق، إضافة إلى استبعاد قوى أخرى مما لا يغلق باب القتال ويفسد أى محاولة لإقامة حكومة للوحدة الوطنية، ولعل تصريح محمد خان وزير خارجية باكستان عقب التوقيع على اتفاق السلام «بأن أحدًا لا يستطيع ضمان السلام فى أفغانستان»[2]. يعكس مدى هشاشة هذا الاتفاق وإمكانية تفجيره فى أية لحظة، وبالفعل عاد المجاهدون مرة أخرى إلى القتال؛ لأن هذا الاتفاق لم يحقق قاعدة الإجماع الوطنى ولم يغلق الباب أمام الشهوة الخاصة للسلطة والحكم، حين اهتم بحل المشكلة بين ربانى وحكمتيار واختصاصات كل منهما مع إهمال أطراف أخرى لها وزنها العسكرى والعرقى مثل مسعود ودوستم، ورغم توقيع الأطراف على بنود الاتفاق، فشل ربانى وحكمتيار فى التوصل إلى حل النزاع فى شأن الحكومة الجديدة ووزارة الدفاع وصلاحيات كلٍّ من رئيس الدولة ورئيس الوزراء بعد اجتماع استمر ٥ ساعات رغم أن كلًّا منهما وصفه بأنه كان وديًّا وإيجابيًّا! إلا أن حكمتيار أعلن رفضه لما جاء فى اتفاقية «مكة المكرمة» وبدأ يمطر العاصمة بالصواريخ. وهكذا ظلت كابل تعيش فى جحيم القصف المستمر، وظل الرئيس ربانى يحمل حكمتيار مسئولية ذلك إلى أن وصلت الأمور إلى حد أن قوات حكمتيار فرضت حصارًا على العاصمة كابل. ومنعت المواد الغذائية عن سكان كابل المظلومين من قبل الحزب الإسلامى بقيادة حكمتيار[3]. وأصبحت كابل تعانى المجاهدين أكثر مما عانت فى ظل الحكم السابق. ثم دخل المجاهدون فى جولة مفاوضات جديدة فى جلال آباد للتباحث من جديد حول صلاحيات وزارة الدفاع، حيث تم تقسيم السلطة بصفة أساسية بين حكمتيار وربانى؛ حصل الأول على رئاسة لجنة الداخلية والثانى على رئاسة لجنة الدفاع بالإضافة لمنصب الأول كرئيس للوزراء والثانى كرئيس للجمهورية.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) تقرير مصر المحروسة والعالم، مرجع سبق ذكره.

(٣) شيرشاه يوسفزى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٨.

إلا أن هذا الاتفاق انهار كغيره بسبب رفض حكمتيار وعدم قبوله ليفسح الطريق أمام الحرب بالصراع المسلح. وهكذا لم ينجح الوسطاء الدوليون فى وضع حد لهذه الحروب بسبب رفض حكمتيار للاتفاقيات؛ حيث كان حكمتيار يصر على نزع سلاح دوستم وميليشياته وإبعادها تمامًا فى حين أعلن ربانى العفو عن هذه الميليشيات وأشركها فى السلطة واعترف بحزب دوستم القومى الإسلامى. وبعد أن كان حكمتيار يلوم ربانى ومسعود على تحالفهما مع دوستم، فإنه قد تحالف معه مرات عديدة متجاهلًا نصائحه القديمة، وحاول مع دوستم والشيعة الإطاحة بحكومة ربانى لكنهم فشلوا فى تحقيق أهدافهم واستطاعت قوات ربانى أن تهزمهم هزيمة منكرة وكانت قوات حكمتيار ودوستم تتساقط كالعهن المنفوش وكأوراق خريف فى أرض هزيمة منكرة. ورغم عقد تصالحات عديدة بين الرجلين فيما بعد، إلا أن حكمتيار كان يعيد قصف كابل بالصواريخ[1] قبل أن يجف مداد الاتفاق. وهكذا فمنذ تسليم الأستاذ ربانى مهام الرئاسة فى أفغانستان لم تتح له الفرصة ليفكر بهدوء يومًا واحدًا للإمساك بزمام السلطة وممارسة مهامه الرئاسية والعمل على استقرار البلاد وإخراجها من دوامة الصراعات، فقد ورث تركة ثقيلة إلا أن أصعب ما فيها أن حكمتيار رفض دومًا أن ينضوى تحت لوائه، وظل حكمتيار حتى ظهور طالبان فى أكتوبر ١٩٩٤ هو العقبة الرئيسية أمام استقرار حكومة ربانى[2].

المرحلة الثانية: مرحلة طالبان ١٩٩٤-٢٠٠١

منذ استيلاء المجاهدين على السلطة فى إبريل ١٩٩٢ وحتى أكتوبر ١٩٩٤، كان الوضع فى أفغانستان على ما هو عليه، فكانت هناك أربع قوى رئيسية متصارعة على الساحة هى: القوات الحكومية التابعة للرئيس ربانى وحلفائه، وقوات الحزب الإسلامى التابعة لحكمتيار، وقوات حزب الوحدة التى تضم تحالف الأحزاب الشيعية برئاسة عبد العليم مزارى. وقوات الجنرال الأوزبكى عبد الرشيد دوستم. وكان الثلاثة الآخرون قد تحالفوا تحالفًا غير مقدس ضد القوات الحكومية لكن الحرب كانت سجالًا بينهم وبين الحكومة التى كانت تقاتل على ثلاث جبهات، وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية داخل أفغانستان. فحكومة ربانى ظلت مشغولة بدفع الأخطار المحيطة بها من الشمال والجنوب والغرب، ولم تتح لها فرصة هدنة يوم واحد لتعيد بناء الدولة.

(١) حسب بعض المصادر المعتبرة، فإن قوات حكمتيار تمكنت من تدمير نصف العاصمة الأفغانية كابل مخلفة أكثر من ٤٠٠٠ قتيل من مواطنيها بعد رفض كل الوساطات الأفغانية والإقليمية والإسلامية والدولية.

(٢) أحمد منصور، مرجع سبق ذكره.

أما الأطراف الأخرى، فقد كانت مشغولة بحربها ضد الحكومة، وقد أدى هذا إلى انتشار الفوضى والفساد، وعدم الاستقرار فى معظم المناطق الأخرى. وظل هذا الوضع على ما هو عليه حتى برزت فجأة على الساحة الأفغانية فى أكتوبر ١٩٩٤ قوة جديدة كاسحة انطلقت من إقليم قندهار وتحديدًا من منطقة «جمن» الحدودية المجاورة لباكستان تسمى حركة طالبان. وخطوة بعد خطوة بدأت قوات طالبان تتقدم فى أفغانستان، فأصبحت القرى والمدن والولايات تقع فى أيديهم الواحدة تلو الأخرى دون قتال، فانتشار الجهل والفقر والملل من عمليات الابتزاز التى كان يتعرض لها السكان من بعض الحكام المحليين دفعت الناس للترحيب بالقادم الجديد. لا سيما وأن طالبان هم طلبة علم، والعلماء لهم مكانتهم واحترامهم لدى عامة الأفغان، وكذلك انتشرت الخرافات والخزعبلات حول المصير الأسود الذى يتعرض له من يقف أمام «طالبان» أو يواجههم أو يطلق النار عليهم من إصابة مباشرة ودون أن يشعر بالصرع والنزيف والرعب والخور، ففر مقاتلو الميليشيات أمامهم دون قتال.

حتى إن قوات حكمتيار كانت تخلى مواقعها قبل وصول طالبان إليها! وحتى موقع حكمتيار الحصين بين الجبال فى جار آسياب، والذى كان من الصعب على أية قوة عسكرية أن تخرجه منه، تركه حكمتيار لهم وفر دون قتال مخلفًا وراءه كميات كبيرة من الأسلحة. وهكذا قضت حركة طالبان عسكريًا على حكمتيار الذى لجأ إلى آخر موقع حصين له فى «سروبى» على بعد ٥٠ كيلومترًا من كابل بعدما فقد معظم مواقعه وأسلحته وذخائره وكذلك ميليشياته التى رفض أعضاؤها قتال «طالبان». كذلك تمكنت «طالبان» من ناحية وقوات مسعود من ناحية أخرى كسر شوكة حزب الوحدة الذى قتل زعيمه عبد العلى مزارى بعد أسره على أيدى «طالبان» فى مارس ١٩٩٥. غير أن الهزيمة الساحقة التى تلقتها طالبان فى مارس ١٩٩٥ على يد قوات أحمد شاه مسعود[1] غيرت موازين القوى حيث طردهم مسعود حتى من جار آسياب

(١) من أشهر قادة المجاهدين الميدانيين ضد السوفييت، ولد فى بنجشير سنة ١٩٥٣ فى أسرة عرف عنها الورع والتقوى والصلاح وكانت أسرته عريقة فى العمل العسكرى، حيث شاركت أسرته فى الجهاد ضد الاحتلال البريطانى خلال القرن التاسع وأوائل القرن العشرين، واشترك مسعود فى أوائل العمليات الجهادية التى شنها المجاهدون على مواقع الدولة فى عهد داود وتميز بعقليته العسكرية المنظمة ومعاركه الكبيرة التى خاضها ضد السوفييت، وبلغت أوجها عندما تمكن مسعود من صد أكثر من ١٢ حملة روسية كبيرة على مواقع المجاهدين فى بنجشير. مما دفع كثيرًا من المؤسسات العسكرية الغربية لإيفاد عشرات الخبراء إليه فى بنجشير لنقل نظرياته العسكرية فى حرب العصابات التى استطاعت أن تقهر القوة العسكرية للاتحاد السوفييتى، وتدريسها فى الأكاديميات العسكرية الغربية. ومع تشكيل أول دولة إسلامية فى أفغانستان عين مسعود وزيرًا للدفاع وظل فى هذا المنصب حتى استشهاده فى سبتمبر ٢٠٠١.

واستولى عليها فى أول معركة عسكرية حقيقية تخوضها طالبان... واستمرت طالبان فى محاصرة العاصمة، وحاولت الدخول إليها فى فبراير ١٩٩٦ إلا أنها فشلت فى ذلك[١]. وفى ٢٧ من سبتمبر ١٩٩٦ نجحت حركة طالبان فى المحاولة الرابعة فى غزو كابل[٢]. بعد انسحاب القوات الحكومية إلى شمال أفغانستان تفاديًا لوقوع مذابح فى صفوف المدنيين[٣].

وانفردت منذ ذلك الحين بالسلطة، ثم مضت حركة طالبان تنشئ دولتها بعد أن أعلنت مواثيقها وأقامت سلطتها، وكانت عملية تنظيم دولة طالبان بسيطة: إعلان أفغانستان إمارة إسلامية، ومبايعة «الملا محمد عمر» أميرًا للمؤمنين «له وحده السمع والطاعة». وبعد أن أصبح الملا عمر أميرًا للإمارة الإسلامية ومن أجل إعطاء الشرعية للإمارة وأنه قد عين فى الإمارة الإسلامية من قِبَلِ الله سبحانه وتعالى قام بلبس عباءة النبى ﷺ الموجودة فى قندهار[٤]، وحضر فى اجتماع طالبان، ومن ثم تم إعطاؤه لقب أمير المؤمنين[٥]، وقد حدث هذا فى عام ١٩٩٦[٦]. وفى مواجهة طالبان انتظمت فصائل المجاهدين التى تصارعت من قبل على السلطة ـ بعد أن تراجعت تجاه الشمال ـ فى تحالف يضمها ضد طالبان. وقد شكلت هذه الفصائل منذ عام ١٩٩٦ ما سمى بالجبهة الإسلامية الوطنية المتحدة لإنقاذ أفغانستان. وقد تشكلت هذه الجبهة من الحكومة المخلوعة التى يمثلها «ربانى». وقد ترأس الجبهة فخريًا، وبقيت القوة الحقيقية فى يد القائد أحمد شاه مسعود الذى كان وزيرًا للدفاع فى الحكومة السابقة. هذا بالإضافة إلى عدد من قادة الفصائل الأخرى من أمثال القائد الأوزبكى عبد الرشيد دوستم والهزارى، كريم خليلى وغيرهم.

ومن هذا المنطلق تمحور جوهر الصراع فى هذه المرحلة بين هذين الجيلين. وكانت الأولى هى التى تضم النخبة الجهادية بأحزابها وتنظيماتها كافة. وكانت الثانية هى التى تضم نخبة طالبان[٧]. إلى أن جاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ونجحت الولايات المتحدة فى تعبئة المجتمع الدولى

(١) حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢٠.

(٢) نوربرت هايترليش هول، **مهمة فى أفغانستان**، تعريب محمد جديد، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، القاهرة، ص ١٤٣.

(٣) أحمد رشيد، طالبان إسلام، نفت وبازى بزرك تودر آسياى ميانه، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٤.

(٤) تضم قندهار مزارًا يقال إنه يحتوى على عباءة النبى ﷺ ويطلقون عليه اسم الخرقة الشريفة، ويقال: إن أحمد شاه بابا هو الذى أحضر العباءة إلى عاصمة ملكه بركة وشرفًا.

(٥) ولما تولى الملا محمد عمر قيادة الحركة وتلقب بأمير المؤمنين، ظهر السخط من صنعه هذا فى أوساط الشعب الأفغانى، ولا سيما المثقفون منهم. كما استاء من هذا بعض الدول الإسلامية المتعاطفة مع القضية الأفغانية، حيث اعتبروه بمثابة إهانة لهم، وتجاهل لآرائهم، ذلك أن الاعتقاد السائد أنه لا يجوز إطلاق هذا اللقب وتولى المنصب إلا لمن كان عالمًا كبيرًا أو رجلًا معروفًا بالنسبة إلى آل البيت. أحمد رشيد، ص ٦٥.

(٦) أحمد رشيد، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٧) عيسى السيد عيسى دسوقى، **أفغانستان: تقويم جغرافى للواقع السياسى وتداعياته**، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ٢٠٤.

ضد حركة طالبان وقادت تحالفًا دوليًا ضد نظام طالبان والقاعدة فى إطار عملية الحرية أكتوبر ٢٠٠١؛ لاحتواء أحد منابع الإرهاب الدولى من وجهة النظر الأمريكية. وكانت الحملة العسكرية على أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة نفعية فى المقام الأول وكانت تخفى وراءها أهدافًا إستراتيجية غير معلنة، وقد صممت وخططت على أسس واضحة تعتمد على اختيارات إستراتيجية فعالة، مثل الاعتماد على التحالف الأفغانى الشمالى بعد دعمه سياسيًا وعسكريًا وإطلاق العنان له.

وجسدت علاقة الولايات المتحدة بالتحالف الشمالى معنى الانتهازية المتبادلة، والتى تعتمد على مبدأ «عدو عدوى صديقى»، ومن ثم كانت تحالفات تكتيكية غير تقليدية فى الحرب، مكنت الولايات المتحدة من تسهيل هزيمة طالبان، وقد تأتى تحقيق النصر العسكرى من خلال كسب المنافس التقليدى لطالبان، وتحمل هذا المنافس على عاتقه القيام بالجزء الأرضى أو الميدانى من الحملة، وبهذا سهل هذا التحالف ٩٥٪ تقريبًا من صعوبة الحملة[١].

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الحرب قد غيرت بدورها من معايير ومعادلات الصراع الأفغانى، والتى سادت فى أثناء الوجود الطالبانى، حيث أدت هذه الحرب إلى تفعيل دور الفصائل المشكلة للتحالف الشمالى، بل إنه عجل بإرجاع البلاد إلى مرحلة جنرالات الحرب الأهلية مرة أخرى؛ وهو ما يعنى بداية مرحلة جديدة من مراحل الصراع الأفغانى، تحت مظلة الوجود الأمريكى وشركائه[٢]. وكلما طال أمد الوجود الأمريكى فى أفغانستان ازدادت الحرب الأهلية هناك سوءًا.

***

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.
(٣) المرجع السابق.

المبحث الثانى

عوامل الصراع الأفغانى

ساهم انتهاء الحرب الباردة فى تكريس مفهوم أن العديد من صراعات الدول النامية، إنما يعود بالأساس إلى تناقضات موضوعية فى البيئة المحلية لهذه الدول، وتعتبر أفغانستان إحدى الدول النامية التى انعكس عليها هذا المفهوم.

ويجب ألا يذهب بنا الأمر للتقليل من أثر العوامل الخارجية فى الصراع الأفغانى، والذى تفجر منذ انتهاء الاحتلال السوفييتى؛ وذلك لأن أفغانستان هى إحدى الدول التى انعكس عليها واقع الصراع الدولى، سواء فى فترة الحرب الباردة مرة أو فى فترة الهيمنة الأمريكية على المنظومة الدولية مرة أخرى[1]. وعلى ذلك، فإن الظروف التى ساهمت فى بلورة عوامل الصراع الأفغانى لا تنفصل بأى حال من الأحوال عن فترة الحرب الباردة وما بعدها.

فالصراع الأفغانى يعود بالأساس إلى عوامل خارجية ترتبط ارتباطًا كليًا بالغزو (الفكرى والعسكرى) السوفييتى لأفغانستان، وما صاحبه من تغيرات جذرية ليس فقط على مستوى الوضع الداخلى فى أفغانستان ولكن على مستوى الأوضاع الإقليمية والدولية أيضًا[2]. وقد وجدت هذه العوامل فى أفغانستان أرضية خصبة لاستثارة الصراع، حيث تفاعلت هذه العوامل طيلة فترة الثمانينيات مع محددات البيئة الجغرافية للدولة، والتى كانت قد خلفت وراءها تراكمات من التناقضات البيئية؛ طبيعية وبشرية. وساعدت هذه التناقضات بدورها فى تفعيل هذه العوامل وتهيئة ملامح الصراع، وهذا يعنى أن الصراع الأفغانى بكل تطوراته وأبعاده هو نتيجة حتمية لتشابك وتفاعل عوامل خارجية ـ إقليمية ودولية ـ مع معطيات الواقع الجغرافى لأفغانستان، ويمكن تحديد أهم عوامل مصادر الصراع داخل أفغانستان فى:

(١) معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ١٥٥.

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

١- عوامل محلية.

٢- عوامل إقليمية.

٣- عوامل دولية.

هذه العوامل الثلاثة هي المحددات الرئيسية لمستقبل الصراع بين القوى آنذاك وحتى الآن، وإن اختلف حجم تأثير أي منها من فترة إلى أخرى، وفي هذا الإطار سوف نتناول العوامل الثلاثة للصراع داخل أفغانستان.

أولًا: العوامل المحلية للصراع

ويمكن تحديد أهم العوامل فيما يلي:

١- الانقسام والتعدد العرقي

لتحليل ما حدث ويحدث على ساحة الصراع الأفغاني يجب تفهم عوامل أخرى ليست من بينها الانقسام الديني أو التعدد المذهبي؛ إذ إن المجتمع الأفغاني أحد أكثر المجتمعات انسجامًا وتجانسًا من ناحية الدين والمذهب، فالأغلبية الساحقة من المسلمين «السنة الأحناف» تتجاوز حسب بعض التقديرات ٩٠٪ من السكان، ويقدرها البعض ٨٥٪ من السكان، والشيعة ما بين ٨,٧٪ وإن كانت بعض المصادر تقدرها بنحو ١٥٪ [١] وسواء كان هذا أو ذاك فإن الصورة لا تختلف كثيرًا. كما أن التعدد العرقي في المجتمع الأفغاني خاصة لم يكن ليشكل عبئًا على الدولة مع توافر تقاليد وأعراف راسخة قبلية وإسلامية، وإذا كان البعض يشير إلى أن غلبة العرق البشتوني في أجهزة الحكم والسلطة كان سببًا في تزكية النعرة العرقية والقبلية؛ إذ ظل البشتون يحكمون البلاد لمدة ثلاثة قرون، فإن ذلك يجب أن يؤخذ في السياق الاجتماعي والسياسي لتطور المجتمعات. فمعظم المجتمعات قد شهدت الحكم الملكي الأسري ولم يكن ذلك مستهجنًا في تلك الحقب، ولم تكن المشاركة السياسية مطلبًا أساسيًا لدى معظم المجتمعات، وقد استطاعت قيادات وحكام في المجتمع الأفغاني أن ينالوا إجماعًا شعبيًا منذ التأسيس في ١٧٤٧ فهناك مبادئ وقيم ضابطة، كما أن هناك آليات وميكانيزمات ترسخت وتكرست في المجتمع الأفغاني. وحتى قبل التدخل السوفييتي سنة ١٩٧٩ لم تبرز قضية العرقية بشكل يعكس مدلولات السياسة؛ ربما

(١) محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

لأن استخدام الورقة العرقية بغرض التفتت والتفكيك وإشاعة الفوضى لم يكن مطروحًا فى هذا الزمان لإحداث خلخلة فى معادلات التوازن داخل المجتمع وضرب نسيجه الاجتماعى المتماسك. إلا أنه ومع التغيرات فى البيئة الدولية والتوترات الإقليمية وتزايد الصراع الداخلى، بدأت أطراف وقوى خارجية، وبعض الأنظمة السياسية، تستغل قضية العرقية لخدمة أغراض سياسية، ومن ثم سيست قضية العرقية وأخذت طوائف وقبائل وأعراق المجتمع الأفغانى تتجاوب نسبيًا مع نداءات الزعامات السياسية مع ترديد دعاوى الظلم العرقى، واستغلال البشتون احتكارهم قمة المناصب السياسية والإدارية. ويتكون المجتمع الأفغانى من مجموعة من الأعراق المختلفة، وقد وصفها المؤرخون بأنها موازييك الشعوب. ونص الدستور الأفغانى، فى المادة الرابعة، أن أفغانستان متشكل من أقوام عديدة أهمها البشتون والطاجيك والأزبك والهزارة[1].

البشتون: تعد أولى الفصائل العرقية الأفغانية ويشكلون حوالى ٣٨٪ [2] وتمثل الشريحة العظمى من السكان وتنحدر من الفروع العرقية الآرية، ويعيش أغلب قبائل البشتون فى الولايات الشرقية والجنوبية فى أفغانستان. ولغة البشتون أيضًا من الأصول الآرية، حروفها الهجائية أكثر عددًا من حروف اللغة الفارسية وأحسن من يتكلم بها أهل قندهار[3]. ويرى أحد رجال البشتون الذى ألف قصة مزورة فى أثناء حكومة المغول فى الهند أن أصل نشأتهم بنو إسرائيل، وقد فند جمال الدين الأفغانى فى كتابه «تتمة البيان» هذا الرأى بقوله: الحق أن هذه الأمة من أصل إيرانى وأن لسانها مأخوذ عن لسان «زندوانستا» وهو اللسان الفارسى القديم وله تشابهات تامة بالفارسية المستعملة الآن، وأن متأخرى المؤرخين كفرنسيس لفورمان وغيره يؤيدون هذا الرأى، ثم يضيف قائلًا: لا يعنى وجود موطن باسم خيبر موجب الظن بصحة هذه الرواية. وثمة صفات متميزة للبشتون تلخصها العبارة الشهيرة التى تطلق عليهم قائلة: لهم وجوه الصخور وقلوب الأسود وعيون الصقور وسيقان الفهود[4]. والبشتون جميعهم مسلمون سنة حنفيون شديدو التمسك بالدين الإسلامى.

---

(١) **قانون أساسى أفغانستان** (الدستور الأفغانى)، وزارت عدلية، دولت انتقالى إسلامى أفغانستان، تاريخ جاب ١٣٨٣هـ ش برابر باسال، ٢٠٠٤،ص ٨ـ ٩.

(٢) السفير/ أحمد طه محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

(٣) السيد/ جمال الدين الأفغانى، **تتمة البيان فى تاريخ الأفغان**، ص ٢٨.

(٤) عاطف صقر، **الأفغان.. والعرب.. والأمريكان**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٥.

الطاجيك: تعد ثانى المجموعات القوية الأفغانية، ولغتها هى الفارسية، وهى التى أخذت مكانة الصدارة أكثر من أى لغة أخرى، وأكثر الجرائد تنشر بهذه اللغة، والمدارس والجامعات تدرس بها، والطبقة الحاكمة والمثقفة تتحدث بها، وكانت هى اللغة الرسمية الوحيدة فى البلاد، إلا أنه فى سنة ١٩٣٦ اعتبرت اللغة البشتو[١] أيضًا اللغة الرسمية فى البلاد. والمحققون[٢] يعدونهم من ذوى الأصول الإيرانية، وهم ينتشرون فى شمال أفغانستان، وأكثرهم من سكان المدن، ويمثلون ٣٥٪، وهم مسلمون سنة حنفيون، وهم غير مقسمين إلى قبائل، وأسلوب حياتهم متقدم، ويعيشون فى تجمعات متفرقة فى المدن أو بالقرب من المدن، ويصف جمال الدين الأفغانى الطاجيك، بالعبارات التالية: يتفوق هذا العنصر من دون سائر فصائل الأفغان بأنه الأدرى بالحرف والصناعة كالحياكة والنجارة والحدادة والبناء وغيرها كما يشهد له بحسن المظهر والإدارة والأمور المنزلية[٣].

وعلى الرغم من السلوكيات القومية البشتونية، فقد كانت لهم يد فى بعض الأحيان فى الحكومة الأفغانية فمنهم «ابن السقا» والذى شرفه العلماء بلقب خادم دين رسول الله وكان طاجيكيًا وحكم تسعة أشهر، وكان «ابن السقا» أول شخص بدأت على يده الثورة الشعبية فى أفغانستان، وأول شخص بذل كل ما فى وسعه فى سبيل زعزعة النظام القبلى والعشائرى المتخلف آنذاك فى أفغانستان؛ لأن النظام القبلى فرق الشعب الأفغانى إلى أقوام، وأدى إلى تناقر، ولو لم يعمل الروس والإنجليز بالقضاء عليه لوصل حكمه إلى حاكم حكومة مستنيره ولبلغ ما بلغه غيره من الدول الإسلامية. فمن الطاجيك أيضًا برهان الدين ربانى الذى كان رئيسًا لأفغانستان من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦.

الأزبك: من أصل تركى ويشكلون ١٠٪ ويقطنون فى النواحى الشمالية وأطراف المدن مثل جوزجان وقندور وتخار ومزار شريف ومناطق أخرى، وهم سنيون على مذهب أبى حنيفة، وهم فرسان حاذقون يجيدون الطعن والضرب ويوجد منهم علماء ومثقفون.

الهزارة: يعتبرون من أصلاب رجال جنكيز خان الذى غزا أفغانستان فى القرن الثالث عشر الميلادى وفيهم سمات مغولية واضحة، ويقدر عددهم بين المليون ونصف المليون نسمة ويعيشون فى باميان وهراة وقندوز. والغريب أنهم يتبعون المذهب الشيعى على نقيض مواطنيهم

---

(١) مجموعة مقالات بيرامون أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١.

(٢) بعض من المحققين الغرب الذين عاشوا فترة فى أفغانستان مثل: جوزف، كولينز، جان ريفير، يعتبرون الطاجيك فى الوقت الراهن رجالًا محبين للسلام، شعراء الملك، أصحاب رؤيا، عقلاء، منطقيين هادئين، ولديهم حضور ذهن، ومتواضعين، كرماء للضيوف والمسافرين.

(٣) السيد جمال الدين الأفغانى، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

الذين عرف عنهم قوة التمسك بالمذهب الحنفي. ويوجد إلى جانب هؤلاء مجموعات قليلة من البلوش والنورستانى والعرب وغيرهم. وكل هؤلاء يتحدثون بلغاتهم التى اختلطت إلى حد بعيد بالفارسية. وهذه المجموعات العرقية المتنوعة التي تعيش فى أفغانستان تجمعهم الرابطة الإسلامية؛ لأن الإسلام دين ودولة، حق وقوة، ثقافة وحضارة؛ تذوب فيه فوارق الأوطان والأعراق والألسنة والألوان، حيث يوجد بينهم: الرب واحد والنبى واحد والقرآن الواحد؛ كل منهم أفغاني ينتمي إلى أرض واحدة هى أفغانستان. ولذلك لم يعد الإسلام فى أفغانستان دينًا فقط ولكنه صار هوية جامعة وعقدًا فريدًا التأمت فى ظله مختلف الأعراق والأجناس.

وبسبب الطبيعة غير المتجانسة للبنية العرقية لأفغانستان المؤلفة من البشتون والطاجيك والأوزبك حصلت صراعات فى فترات متعددة بسبب نزاعات التفوق العرقى والعنصرى. وقد استخدمت هذه النزعة غالبًا كسلاح قوى فى أيدى القوى الاستعمارية للدخول فى الأرض الأفغانية[1]. وبعض الباحثين ينفون عن الشعب الأفغانى صفة الأمة الواحدة بالمفهوم السياسى؛ لأنهم ليسوا شعبًا متكاملًا منسجمًا من حيث أصوله العرقية، وإنما هو من وجهة نظرهم كومنولث من شعوب وحضارات أو قوميات صغيرة؛ لأنهم يرون أن الشعوب الموجودة فى أفغانستان لها امتداد فى دول الجوار مثل باكستان وإيران ودول آسيا الوسطى[2]. وبالطبع، فإن التركيبة الديمقراطية والإثنوجرافية للمجتمع الأفغانى تبين التعدد والتنوع الهائل.

٢ ـ تعدد القوى السياسية

انعكس التنوع والتعدد العرقى والقبلى على خريطة القوى والجماعات السياسية فى أفغانستان، وأضاف إلى ذلك عوامل الاستقطاب الدولى والإقليمى، ومن ثم انحياز وموالاة القوى والجماعات الأفغانية لمراكز نفوذ خارجية، خاصة مع تعدد توجهات وأيديولوجيا هذه القوى الخارجية، والذى انعكس على الواقع الأفغانى، وتشكل قوى المجاهدين أهم قوى سياسية على الساحة الأفغانية.

المجاهدون: رغم إطلاق لفظ المجاهدين على الأحزاب والتنظيمات السياسية كافة، والتى عارضت النظام الشيوعى السابق فى كابل على أساس من الجهاد الإسلامى، إلا أن قوى المجاهدين متعددة ومنقسمة إلى جماعات وتكوينات سياسية وعسكرية مختلفة. وفى مطلع الثمانينيات، كان

(١) تدخلات أمريكا فى البلدان الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(2) The Future of Afghanistan Society After The Settlement of The Conflict, National Developement and Security. Joarnel, vol. (4) No. 4, May 1996, p. 118.

يوجد أكثر من ٨٠ جماعة، وقد عملت الحكومة الباكستانية من أجل أن يكون نشاط هذه الجماعات أكثر اتحادًا وأكثر انسجامًا، وحتى تتمكن من تقديم دعمها ومساعدتها عملت على تقليص عدد هذه الجماعات، وتحت ضغوط من السلطات الباكستانية أدمجت هذه الجماعات فى سبعة أحزاب:

الأحزاب السنية: وأهمها، الجمعية الإسلامية الأفغانية: وزعيمها الأستاذ «برهان الدين ربانى»، وكان أقوى الأحزاب تماسكًا وتنظيمًا، وتتشابه أفكار ربانى وحزب الجمعية الإسلامية إلى حد كبير مع أفكار «الإخوان المسلمين». الحزب الإسلامى: والذى كان يتزعمه « قلب الدين حكمتيار» حزب الاتحاد الإسلامى: ويتزعمه «عبد الرسول سياف». كان سياف متأثرًا بالأفكار الوهابية. كانت هذه الأحزاب الثلاثة هى أقوى تنظيمات المجاهدين الأفغان. حزب إسلامى: بزعامة يونس خالص، وكان يونس خالص فى السابق متحدًا مع حكمتيار لكن نظرًا لممارسات حكمتيار الفردية والسلطوية انفصل يونس، وأعلن أن الحزب الإسلامى الأساسى هو جبهته. الجبهة الإسلامية الوطنية: بقيادة «سيد أحمد جيلانى». جبهة التحرير الوطنى الأفغانى: بزعامة «صبغة الله المجددى». حركة الثورة الإسلامية: بقيادة «مولوى محمد نبى محمدى». وقد تأثرت هذه التنظيمات بالسياسات الباكستانية وسيطرت عليها باكستان طيلة فترة الحرب مع السوفييت.

أحزاب الشيعة: بدأ نشاط الأحزاب والجماعات الشيعية جنبًا إلى جنب مع الأحزاب والجماعات السنية وتسيطر عليها إيران، وتتعدد هذه الجماعات والأحزاب أيضًا، إلا أنها كانت ضعيفة بالقياس إلى أحزاب المجاهدين السنة مع هشاشة قاعدتها على الأرض الأفغانية.

وبغض النظر عن تعدد القوى السياسية فإن خصم الأحزاب على الإطلاق هو: «الجمعية الإسلامية الأفغانية» و«حزب إسلامى»؛ إذ إن كلا الحزبين يتمتعان بتنظيم محكم وكوادر نشطة ومجالس تنفيذية ومجالس للشورى وذات قوة عسكرية وتدريب جيد. ولكن ما هو جدير بالملاحظة أن هذه القوى تخضع لقوى إقليمية مختلفة فى توجهاتها السياسية؛ فجماعات المجاهدين السنة خضعت للنفوذ الباكستانى، بخلاف تنظيمات الشيعة، والتى هيمنت عليها إيران.

ثانيًا: العوامل الإقليمية

تعتبر العوامل الإقليمية محددًا أساسيًا من محددات الصراع فى أفغانستان؛ إذ إن القوى الإقليمية تمتلك قدرة على النفاذ إلى المجتمع الأفغانى، فضلًا عن السيطرة على القوى السياسية الفاعلة، وقد مارست القوى الإقليمية أدوارًا متصلة على مدى فترة الصراع الأفغانى. ومع وجود النفوذ السوفييتى فى أفغانستان وتراجع الدعم الأمريكى، فإن الدعم الباكستانى للمجاهدين السنة

لم يتراجع، وكذلك استمرت إيران فى دعمها للمجاهدين الشيعة. وهناك ثلاث قوى إقليمية تهتم بشئون أفغانستان يضاف إليها دول الشمال الجغرافى لأفغانستان وروسيا والولايات المتحدة؛ هذه القوى هى: باكستان، وإيران، والسعودية. وتتمثل فى النقاط التالية:

١- باكستان:

يمكن إجمال عدة محددات مهمة كانت المحرك الأساسى لتوجهات السياسة الخارجية فى باكستان[١] إزاء أفغانستان، وتتمثل فى النقاط التالية:

١- العمل على تلافى قيام حكومة بشتونية قومية، يطغى عليها الطابع العرقى على الطابع الدينى، ويشكل هذا فى المستقبل خطرًا على وحدة باكستان. إذ ربما قد يؤدى قيام نظام يسيطر عليه البشتون فى أفغانستان إلى تأجيج مشاعر البشتون فى الجزء الباكستانى، وقد يطالبون بالانفصال والانضمام إلى بنى جلدتهم فى أفغانستان[٢]. ومن هذا، المنطلق تشكل مشكلة «بشتونستان» عقبة رئيسية فى طريق إنهاء الحرب الأهلية الأفغانية، وهى من غير شك عامل مهم فى حسابات إسلام آباد الإستراتيجية، كما تكمن وراء تدخلها فى الصراع الأفغانى. وتلعب وكالة المخابرات الباكستانية (ISI) دومًا دورًا مهمًّا لمنع ظهور حكومة قومية بشتونية تضم جميع الفئات العشائرية البشتونية المختلفة (والذين ما زالوا يطالبون بتوحيد البشتون) باستخدام جميع الطرق مثل الاختطاف والضغوط المالية والاغتيالات[٣]. ويفسر هذا التوجه حرص إسلام آباد على دعم الفصائل الأفغانية ذات النزعة الإسلامية الأصولية، والذين ينفون وجود ما يسمى بالحدود السياسية ولا ينساقون وراء شعارات قومية، سعيًا وراء صياغة مفهوم جديد للاتحاد الإسلامى[٤].

٢- قيادة أفغانستان نحو خدمة هدفها الإستراتيجى الأساسى لمواجهة الهند فى جنوب آسيا وذلك عن طريق الآتى:

---

(١) يرى الباكستانيون أن أى نوع من التغير داخل أفغانستان يؤدى لتقاربها مع الهند؛ وهذا يعنى حربًا لباكستان على الجبهتين، ومن هذه الناحية فإن باكستان تسعى دومًا لأن تحتفظ بنفوذها داخل أفغانستان حتى تستطيع أن تمنع الهند من فتح جبهة أخرى على الحدود الشمالية لها.

(٢) طارق دحروج، **الأزمة الأفغانية: معطيات جديدة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٠، الأهرام، إبريل ١٩٩٥، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٣) كما حدث لزعيم عشائرى بارز لقبيلة بوبل زاى وهو عبد الأحد قرضاى؛ أبو الرئيس الأفغانى حامد قرضاى، والذى تم اغتياله فى كويتا.

Tomsen, P. Geopolitics of An Afghan Settlement, Journal of International Affairs, vol. 5, No. (4) Ministry of Foreign Affairs Ankara, February 2001, p.(4)

- العمل على ارتقاء حكومة أفغانية ودود مرنة بدرجة يمكن أن تعطى باكستان عمقًا إستراتيجيًا فى صراعها مع الهند حول كشمير[1]. وتستعمل فيه أفغانستان ـ سياسيًا وعسكريًا ـ كفناء إسلامى إستراتيجى خلفى لباكستان، ويضم هذا العمق الإستراتيجى معسكرات تدريب الأصوليين ومستودعات الأسلحة، ويكون ذلك على أمل أن يساهم فى زعزعة أو تقويض السيطرة الهندية فى كشمير.

- الاحتواء المزدوج لحالة «الأفغان العرب»، ومنهم عناصر تورطت فى أعمال عنف فى عدة بلدان، وتحقيق هذين الهدفين جعل المملكة العربية السعودية ودول الخليج تلتقى مع المحور الأمريكى الباكستانى فى دعم طالبان بشكل أو بآخر، تحاول الاستفادة من الخلاف المذهبى فى أفغانستان لمواجهة النفوذ الإيرانى.

- السعى إلى لعب دور إقليمى مؤثر فى الصراع الأفغانى بمعنى أن تنشد باكستان إعادة التعريف بدورها الإقليمى والدولى، كعنصر للاستقرار فى المنطقة، لا سيما فى ظل التقارب الهندى الأمريكى الذى حدث فى أعقاب الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتى بعد ذلك، وأدى إلى تدهور مكانة باكستان فى الإستراتيجية الأمريكية على المستوى الإقليمى[2].

٣- تهدف باكستان من وراء تدخلها فى الصراع الأفغانى أيضًا، إلى دعم مكانتها ونفوذها على صعيد العالم الإسلامى، ويساعدها هذا التدخل المباشر أحيانًا وغير المباشر أحيانًا أخرى على انتهاج سياسة خارجية تساعد على دعم هذه المكانة بين دول العالم الإسلامى، وقد كان الرئيس ضياء الحق يسعى إلى القيام بدور المدافع عن الإسلام بما حقق لبلاده دعمًا ماديًا وأدبيًا[3].

وكان ضياء الحق دائمًا يتألم بسبب ضعف المسلمين فى المحافل الدولية، وكان يريد بتأييد المجاهدين فى أفغانستان وبحصوله على الأسلحة النووية وهزيمة الاتحاد السوفييتى على يد الأفغان، أن يجعل من تحالف إيران وأفغانستان وباكستان، واستنادًا إلى الدعم السياسى

---

(١) هدى ميتكيس والسيد صدقى عابدين (محرران)، قضايا الأمن فى آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٨٦.

(٢) طارق دحروج، تطورات الأزمة الأفغانية وأبعاد الدور الدولى، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٨، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٤٧.

(٣) معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

والعسكرى للصين، ثالث قوة فى العالم فى قارة آسيا حتى تصبح الدول الإسلامية القوة العظمى فى العالم، ومن أجل ذلك سافر إلى كل من إيران والسعودية والصين وضحى بنفسه من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل[1].

٤- فتح طريق تجارى برى عبر أفغانستان، يربط إسلام آباد بالجمهوريات الإسلامية بوسط آسيا الوسطى. وتفضل واشنطن أن تفيد باكستان من الاختراق الاقتصادى باتجاه آسيا الوسطى، بدلًا من أن يصب الأمر فى مصلحة عدوها الإيرانى.

ومع تفكك الاتحاد السوفييتى، فإن الوصول إلى جمهوريات آسيا الوسطى يعتبر هدفًا أصيلًا فى السياسة الخارجية الباكستانية إزاء أفغانستان، ورأت باكستان أن بإمكانها أن تصبح الطريق الرئيسى الذى يربط جمهوريات آسيا الوسطى بالمحيط الهندى، مما يؤدى بالتالى إلى زيادة ثقلها الاقتصادى والسياسى فى المنطقة. ولكن إسلام آباد ـ كانت أولًا وقبل تنفيذ خططها إلى ضمان سيطرتها على أفغانستان، لا سيما أن شركات البترول الأمريكية، والتى كانت تميل فى البداية إلى الخط الباكستانى ـ اشترطت أن يتم تأمين استثمارها الذى سيزيد على ٤٠ مليار دولار من خلال تأسيس سلطة مركزية قوية فى أفغانستان تبسط نفوذها على كامل التراب الأفغانى[2]. ومن ثم، لم يكن هناك سبيل لتحقيق تطلعات إسلام آباد الاقتصادية فى آسيا الوسطى بدون وجود نظام حليف لها فى كابل وهو ما تعمل من خلاله على استخدام أفغانستان، كممر يصلها بأسواق آسيا الوسطى وثرواتها. ووفقًا لهذه المحددات ـ السابق ذكرها ـ واستنادًا أيضًا إلى الدور الباكستانى فى مساندة المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفييتى. ترى باكستان أنه من حقهم أن يكون لهم دور فى اختيار حكومة لأفغانستان لا تتعارض مع مصالحهم، ففى البداية وجدت باكستان فى الزعيم البشتونى قلب الدين حكمتيار الحليف المناسب لتحقيق مصالحها، حيث دعمته ـ بصفة خاصة ـ باعتباره مصرًا على الاستيلاء على الحكم فى كابل؛ ولأنه من العنصر الموالى لها بعكس الطاجيك الذين لم يكونوا يومًا ما محل ثقتها[3]. ولكن تعثره فى السيطرة الكاملة على الأراضى الأفغانية وفشله فى إسقاط حكومة ربانى وإخراجه من كابل، على الرغم من تدمير نصف المدينة بسبب استمرار الصراع الدموى ثلاث سنوات. وبعد أن ظهر جليًا أن حكمتيار ليس الجواد الرابح فى

(١) شيرشاه يوسفزى، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.
(٢) إبراهيم نافع و(آخرون)، ما الذى يجرى فى آسيا؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الأهرام، بدون تاريخ، ص ٤٣.
(٣) فهمى هويدى، طالبان معجزة أم ماذا، الأهرام ١٥/ ١٠/ ١٩٩٦.

هذه المعركة بدأت الاستخبارات الباكستانية تبحث عن بديل لحكمتيار ووجدت ضالتها المنشودة فى حركة طالبان[1]. وهكذا (والكلام للأستاذ هيكل) فإن الإسلام الذى تعرض لمحاولة توظيفه ضد الإلحاد فى (أواخر السبعينيات) تعرض (أوائل التسعينيات) مرة أخرى لمحاولة توظيفه مع اختلاف الظروف. فى المرة الأولى، خطفه الأمريكان كما تخطف الطائرات واستعملوه ضد الاتحاد السوفييتى وقضوا غرضهم منه ثم تركوه ورحلوا. والآن جاء الدور على قوى محلية (باكستان والسعودية) وكلتاهما ظهرت لها الآن أغراض مستجدة.

الجيش الباكستانى (الذى تابع ما فعله الجهاديون بالسوفييت) يحلم ويخطط حتى يتحول شباب المدارس الشرعية إلى مجاهدين فى كشمير ضد الهند. والنظام السعودى (الذى يريد تأمين المملكة من الداخل) يجدها فرصة مفتوحة لتصدير المجاهدين يبشرون ويعلمون فى المدارس الشرعية ويدرسون ويحرضون كما يحلو لهم. شريطة أن يكون جهادهم وثوابهم بعيدين عن المملكة. وكذلك ظهرت على الساحة حركة طالبان. ولا شك أن باكستان لعبت دورًا رئيسيًا فى تحويل طالبان إلى قوة عسكرية فعالة على الساحة الأفغانية من خلال جهود باكستانية للدعم والتدريب، حيث وفرت لها قطع غيار طائرات كما أعادت بناء مطار قندهار وإقامة شبكة اتصالات تليفونية[2]. كما بذلت جهودها على الصعيد الخارجى لإقناع دول العالم بالاعتراف بها، وكان وصول طالبان ـ والتى تستند إلى أساس دينى وليس قوميًا أو عرقيًا ـ إلى الحكم فى كابل كافيًا لتحقيق حلم يعيد كان يراود باكستان منذ نشأتها فى أغسطس ١٩٤٧. وهو وجود حكومة ودود فى أفغانستان ودود لباكستان ومرنة تتلاءم مع المصالح الباكستانية، لم تكن لدى أى حكومة أفغانية سابقة أى ميول إيجابية تجاوب التوجهات والتطلعات الباكستانية[3].

ولكن ما لبثت أن انحرفت حركة طالبان بالمصالح الباكستانية، فكانت الحركة منذ نشأتها سببًا رئيسيًا فى إحراج السياسة الباكستانية فى علاقتها مع الولايات المتحدة، وقد تأتى ذلك من خلال التوجهات الراديكالية المتشددة التى انتهجتها الحركة، بل وتحديها للدول الغربية والهيئات الدولية ورفضها إغلاق معسكرات تدريب تنظيم القاعدة مع تسليم زعيمها للولايات

(١) نبيل شرف الدين، بن لادن، طالبان.. **الأفغان العرب والأممية الأصولية**، الطبعة الثانية،٢٠٠٣ مكتبة مدبولى، القاهرة، ص ٢٨١.

(٢) **أوضاع العالم على مشارف القرن الحادى والعشرين عام ١٩٩٨**، عرض وتحليل مؤسسة «لاديكوفرت»، ترجمة وتعليق السفير حسين شريف، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٢١٨.

(٣) مؤنس أحمد، القوى الإقليمية والمسألة الأفغانية، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

المتحدة. هذا بالإضافة إلى تزايد قلق الإدارة الباكستانية نتيجة الانتشار الواسع للحركة الطالبانية Talibanization داخل المجتمع الباكستاني، بما يعتنقونه من أيديولوجية أصولية ترفضها الأغلبية الباكستانية، وقد ساعد ذلك على بروز حالة من الثنائية الأيديولوجية فى باكستان فرقت ما بين معتدلين ومتشددين، وبالتالى انتشرت حالة من الفوضى المزمنة داخل المجتمع[١] كما تزايدت المخاوف الباكستانية من أن تجد نفسها مطحونة بين سندان الأصولية الإسلامية فى أفغانستان ومطرقة الأصولية الهندوسية فى الهند. وعلى ذلك، فليس ثمة خلاف فى القول بأن باكستان قد تحركت عبر تدخلها فى الصراع الأفغانى وراء سراب أسمته «العمق الإستراتيجى» «وقد ساهم ذلك فى إفراز العديد من المشكلات الخطيرة، والتى هددت الأمن القومى الباكستانى، مثل تسرب الأسلحة والمخدرات، مما أدى إلى ارتفاع معدلات العنف والجريمة. هذا، بالإضافة إلى العمليات الإرهابية والتخريبية ضد أهداف باكستانية ودولية فى إسلام آباد إلى حد أن أصبحت الحكومة الباكستانية عاجزة عن السيطرة على هذه المشكلات، هذا بالإضافة مرة أخرى إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، والتى أفضى إليها وجود ملايين من اللاجئين الأفغان على الأراضى الباكستانية[٢].

وأمام هذه المشكلات أصبحت طالبان تمثل عبئًا ثقيلًا على باكستان لا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد وجدت باكستان نفسها ممزقة بين مشاعر أهلها المؤيدة للحركة، وضرورات أمنها القومى، وهى كثيرة، أولها: سلامة النظام الحاكم،[٣] وثانيها: المحافظة على الإمكانية النووية الباكستانية، وهى حتى الآن إمكانية وليدة[٤] معرضة للإجهاض أكثر مما هى قادرة على الردع[٥]،

---

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(٢) طارق حسنى أبو سنة، **أفغانستان من الجهاد إلى الحرب الأهلية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، الأهرام، إبريل ١٩٩٦، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) كشفت الحرب ضد الإرهاب عن موطن ضعف قاتل فى الدولة الباكستان، وهو انعدام الشرعية السياسية، وفى غياب الشرعية السياسية يتغير منطق النظام السياسى من رعاية مصالح الدولة ـ المجتمع ـ إلى مجرد رعاية مصالح السلطة ـ الحاكم ـ وهذا ما حدث بالفعل، فقد وجد الرئيس الباكستانى برويز مشرف فى هذه الحرب فرصة لإلزام الغرب بقبول سلطته العسكرية، مقابل التنازل عن ـ عمق باكستان الإستراتيجى فى أفغانستان، وصادف ذلك حاجة الولايات المتحدة الماسة إلى العون الباكستانى، والولايات المتحدة تحسن ذلك النوع من المقايضة، بل إن إستراتيجيتها فى بعض الدول العربية والإسلامية قائمة على هذه المعادلة.

(٤) وتلك أخطر مراحل أى مشروع نووى، إذ تكون أعباؤه وتكاليفه قد دفعت، لكن قدرته على الردع لم تكتمل بعد، وبالتالى يصبح المشروع فى هذه الفترة من عمره نقطة ضعف أكثر منه عامل قوة.

(٥) محمد حسنين هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧٩.

وثالثها: تحقيق مكاسب اقتصادية[1]، من جراء مساندتها للولايات المتحدة فى الحرب ضد الإرهاب، لذلك قررت حكومة إسلام آباد التخلى عن طالبان وأبدت تجاوبًا كاملًا مع المطالب الأمريكية المتعلقة بالتعاون مع الحملة العسكرية الأمريكية بعد مشاورات داخلية مكثفة. وتخلت عن طالبان وذلك من أجل الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة والدول الغربية، ولأجل حفظ مصالحها القومية فى مواجهة الهند، وحفظ إمكاناتها الإستراتيجية، مدت يدها للولايات المتحدة، وأعلنت وقوفها معها. وأعلن الرئيس الباكستانى برويز مشرف إلى الشعب الباكستانى معلنًا أن باكستان الآن تنتفع من الولايات المتحدة أكثر مما تنتفع من طالبان[2]. وصرح أيضًا: حتى ولو أن حزبًا من الأحزاب المعارضة كان مكاني لاتخذ هذا القرار الذى أخذته أنا وهو الوقوف مع الولايات المتحدة ضد طالبان[3].

وكانت باكستان عندئذ المسرح المتقدم فى قيادة وتوجيه العمليات الأمريكية، ضد طالبان وتنظيم القاعدة فى إطار عملية الحرية أكتوبر ٢٠٠١. بعد أن وضعت القيادة الباكستانية معلومات استخبارية مهمة تحت تصرف القيادة الأمريكية تتعلق بالمواقع العسكرية لحركة طالبان والمطارات ومعسكرات التدريب التى تستخدمها «القاعدة» وخرائط تفصيلية تظهر التضاريس الجبلية والأماكن التى يحتمل أن يختبئ فيها «بن لادن» و«ملا عمر»، ومن الواضح أن القوات الأمريكية استفادت كثيرًا من المعلومات الباكستانية. كما كانت باكستان فاعلًا رئيسيًّا فى محادثات الفصائل الأفغانية التى عقدت فى مدينة «بون» الألمانية، والتى تم بمقتضاها تشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة، وبهذا تكون باكستان قد أعادت بلورة دورها على الساحة الأفغانية من جديد، بما يساهم فى خدمة أهدافها القومية ويضمن لها أن تستمر كأحد اللاعبين الأساسيين المؤثرين على الموقف فى أفغانستان[4].

---

(١) قدمت واشنطن إغراءات مالية مهمة لإسلام آباد تتمثل فى إسقاط بعض ديونها وجدولة بعضها الآخر، هذا بالإضافة إلى تقديم مساعدات لإسلام آباد بلغت نحو ٥٠٠ مليون دولار، كما وعدت بالتدخل لمعالجة مشكلة كشمير التى تحظى بإجماع وطنى فى باكستان.

(٢) زيبا فرزين نيا، **سياست خارجى باكستان تغيير وتحول** (السياسة الخارجية الباكستانية «التغيير والتحول»، مركز جاب وانتشارات وزارات أمور خارجة، طهران، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٤) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

٢- إيران ومحددات سياستها الخارجية تجاه أفغانستان:

١- انطلاقًا من أن أفغانستان هي إحدى دول الجوار الجغرافي لإيران، وبالتالي تدخل في مجال أمنها القومي والمصالح الحيوية- احتلت أفغانستان وتحتل قيمة عليا في الإستراتيجية الإيرانية الحالية والمستقبلية.

فقد فرض ذلك على القيادة الإيرانية أن تتعامل مع أي حكومة أو سلطة تسيطر على مقاليد الحكم في هذا البلد، انطلاقًا من العيش السلمي المتزامن مع الاحترام المتبادل الذي يحتل صدارة أولويات السياسة الخارجية الإيرانية[١]. ويهم إيران أن تستقر الأوضاع في أفغانستان بقيام دولة إسلامية مستقرة لا تشكل تهديدًا لأمنها ولا توفر لأعداء الأمة فرصة للتدخل المستمر في الشئون الداخلية للمنطقة وتمنح استمرار الصورة القاتمة للمشروع الإسلامي الذي لم تساهم طالبان في تلميع صورته عالميًا، ولم توفر له ما يجعله مقبولًا كنظام سياسي معتدل ومتطور ومتحضر.

وقد ترتب على ذلك أيضًا حتمية السعي نحو تجنب إقامة نظم معادية لإيران في أفغانستان، وكان التطلع وبالأخص إلى تجنب صعود نظام سني متطرف في كابل، ويكون ذلك مبعثًا للخوف؛ لأن مجرد وجود هذا النظام يعني في حسابات إيران الإستراتيجية عامل اختناق أيديولوجي للثورة الإسلامية الشيعية من جميع الجهات، لا سيما مع تزايد التأثير السعودي مع تعزيز الوجود الباكستاني في أفغانستان، الأمر الذي تدرك معه إيران زيادة إمكانية نشر النموذج الإسلامي السني الراديكالي شمالًا في جمهوريات آسيا الوسطى بمعنى أن يقوض هذا الوضع المستجد المساعي الإيرانية إلى إحياء وبعث النفوذ الإيراني في هذه المنطقة، خاصة في تلك الجمهوريات التي تشترك معها بروابط الدين والعرق والتاريخ[٢]. وترى طهران أن تعزيز هذا الوجود هو محاولة منسقة من كلتا الدولتين لعزل واحتواء التأثير الإيراني في هذه المنطقة الحساسة من العالم. ومن هذا المنطلق، تلعب إيران دورًا مؤثرًا في الصراع الأفغاني، كلاعب إقليمي أساسي، لتفويض التأثير الباكستاني السعودي في هذه المنطقة، ويتوافق هذا التوجه مع حالة العزلة والحصار الدولي المفروض على إيران منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي؛ لذا أصبح التدخل الإيراني في الصراع الأفغاني بمثابة متنفس للسياسة الإيرانية من الجهة الأخرى[٣].

(١) السيد عوض عثمان، التدخل الإيراني في الأزمة الأفغانية، مجلة مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٧، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٦٢.

(٢) معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٣) المرجع السابق.

٢- الوصول إلى حالة من الأمن والاستقرار فى أفغانستان فى أدبيات السياسة الإيرانية فرض بديلًا أمريكيًا غير مرغوب فيه؛ إذ يرغب فى نفط وغاز بحر قزوين عبر أفغانستان إلى جنوب آسيا، حيث «ميناء كراتشى» الباكستانى على المحيط الهندى، والذى يعد بمثابة منافس إستراتيجى مهم لميناء «بندر عباس» الإيرانى على «الخليج». وتدرك إيران أن هذا المشروع لا يتفق وضرورات ومتطلبات أمنها القومى، ويحمل فى أحشائه تبعات ضارة لها[1]. وسيفضى هذا المشروع إلى تقويض إن لم يكن إفراغ السياسة البرجماتية الإيرانية النشطة فى منطقة آسيا الوسطى من مضمونها. إذ تسعى السياسة الإيرانية إلى إحياء وبعث النفوذ الإيرانى عن طريق اتباع سياسات نشطة برجماتية تسعى إلى ربط هذه المنطقة بسلسلة من المصالح الاقتصادية وتكوين كومنولث إسلامى تكون إيران هى مركز التأثير والنفوذ فيه.

لذلك لا ترى طهران أى مصلحة لها فى تنفيذ المشرع الأمريكى؛ لذا سعت إيران مثل باكستان إلى إطالة أمد الصراع فى أفغانستان والمحافظة على الوضع المتدهور فيها، وكما أسلفنا أن كلًّا من باكستان وإيران تطمعان وتعملان على بلورة الوضع النهائى عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا فى أفغانستان لصالحهما. واستطاعت كل من إيران والهند إسقاط مشروع أمريكى - عربى لبناء خط أنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى باكستان عبر أفغانستان على الرغم من أن طريق أفغانستان يقلل من مساحة النقل، وبالتالى التكلفة إلى النصف إذا ما قورنت التكلفة بالبديل الإيرانى.

وانطلاقًا من هذه المحددات يتضح ما يلى:

سعت إيران نحو خلق وجود فعلى لها فى أفغانستان، يمكن من خلاله المحافظة على المصالح الحيوية لإيران، وفقًا للمحددات السابقة، ورغم أن السياسية الإيرانية نحو أفغانستان، كانت قد قيدت بالمصالح الأيديولوجية والطائفية، إلا أنها تدرك جيدًا أنها لا تستطيع أن تلعب بورقة الشيعة بشكل قاطع، ومن ثم تحرت إيران إحداث عدة تغيرات فى تفكيرها الإستراتيجى تجاه أفغانستان بما يتفق مع المحددات السابقة. وقد اعتمدت على الخطاب السياسى واللعب بورقة العرقية من أجل تعزيز موقعها فى أفغانستان وبدأت فى توسيع اتصالاتها فى أفغانستان

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١.

وبناء شبكة من العلاقات المتداخلة بالأطراف المختلفة فى إطار يسمح بتأمين وضع الشيعة هناك. حيث طالبت إيران بـ ٢٥٪ من مقاعد البرلمان الأفغان للشيعة وقد توافقت سياسات مجددى مع منح بعض الحقائب للشيعة فى أفغانستان[١].

وقد زادت طهران من مساندتها لحكومة ربانى لا سيما مع ظهور طالبان عام ١٩٩٤، والتى اعتبرتهم طهران متمردين، وكان لإيران أثر كبير فى تشكيل تحالف الجبهة المتحدة لإنقاذ أفغانستان (United Islamic front for the salvation of Afghanistan) ضد حركة طالبان، بعد أن قتلت طالبان ١١ دبلوماسيًا إيرانيًا فى «مزار شريف» ثم حشدت عشرات الآلاف من الجنود على الحدود الإيرانية منذرة بوقوع حرب كارثية جديدة بين المسلمين إلا أن الموقف الإيرانى الحكيم، وموقف عدد من الدول الإسلامية والعربية ـ وبالأخص مصر، والسعودية ـ الشاجب لتحرشات طالبان ضد إيران أجهض هذه الحرب التى لو وقعت لجلبت الويلات على المسلمين وأدخلت الدول الإسلامية فى سلسلة حروب طائفية بغيضة خصوصًا أن طالبان خططوا لهذه الحرب بعد مجازر بشعة نفذوها بحق المسلمين الشيعة فى «باميان» وقبلها فى غرب كابل. ومن ثم، أصبحت إيران المصدر الرئيسى للمساعدة العسكرية إلى الجبهة المتحدة بتزويدها بكميات ونوعيات جيدة من الأسلحة إضافة إلى الدعم اللوجستيكى والتدريب. وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ رفضت إيران التعاون العسكرى والاستخباراتى مع الولايات المتحدة، وأعلنت أن إيران ليست مع أمريكا ولا مع حركة طالبان، ورفضت شعار بوش فى الحملة الأمريكية، «معنا أو مع الإرهاب» بلسان الحال الذى يقول: «نرفض الاثنين معًا». ويرى المحللون أن موقف إيران هنا مشابه للموقف الذى اتخذته إيران إبان الغزو العراقى للكويت، والتى نجم عنها مواجهة بين عدوين لدودين لها هما: العراق وأمريكا. ورفضت فى الوقت نفسه شن حرب يدفع ثمنها أبناء الشعب العراقى[٢]. وتحولت طهران إلى عاصمة الزيارات الدبلوماسية والاتصالات المكثفة لضمان دعمها أو على الأقل حيادها فى الأزمة القائمة فى أفغانستان، حيث قام وزير الخارجية البريطانى «جاك ستروو» بزيارة إلى طهران هى الأولى من نوعها منذ اندلاع الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩، وتلا هذه الزيارة زيارة وفد الترويكا الأوروبية للعاصمة الإيرانية، وأيضًا قام مبعوث خاص لرئيس الوزراء الياباني بزيارة خاصة إلى طهران، وكان هدف كل هذه الزيارات محاولة إقناع إيران بالانضمام للتحالف الأمريكى.

---

(١) معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٢) أسامة مخيمر، المرجع السابق، ص ٧٢.

ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن الغربية، حيث استقر الموقف الإيرانى الحكيم من الحملة العسكرية الأمريكية والتحالف الدولى ضد أفغانستان على ما اصطلح على تسميته بـ«دبلوماسية الحياد الإيجابى» أو «الحياد الفعال»، والذى انصب على وقف المشاركة العسكرية ضد طالبان وتنظيم القاعدة، وأيضًا رفضت إتاحة الأجواء والمطارات والمياه الإقليمية الإيرانية لأغراض هذه الحملة. وإن كانت الإدارة الأمريكية قد رحبت بموافقة إيران ـ لأسباب إنسانية ووفقًا لاتفاقيات وقوانين دولية ترتكز على ضرورة تقديم المساعدات للأشخاص والطواقم فى أثناء الحالات الطارئة بناءً على طلب أمريكى بمساعدة جنود أمريكيين قد يضلون طريقهم وعدم اعتراض المقاتلات الحليفة فوق أفغانستان، والتى قد تلجأ إلى الأراضى الإيرانية. وتقديم العون لطائراتها مقابل إعادة تأكيد تعهد أمريكا عدم اختراق الأجواء الإيرانية فى مهاجمة أفغانستان. وجدير بالبيان أن هذه المساعدات لا تشمل الجنود الأمريكيين الذين قد يهرعون إلى إيران، وحذر وزير الدفاع الإيرانى بالتصدى للطائرات الأمريكية فى حال اختراق المجال الجوى الإيرانى فى إطار عملية ضد أفغانستان. هذا وشاركت إيران فى مؤتمر «بون» لتشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة، وأعلنت تأييدها لهذه الحكومة برئاسة «حامد كرزاى» رغم أنها كانت تفضل إعادة برهان الدين ربانى إلى رئاسة أفغانستان. كما أن إيران شاركت أيضًا فى مؤتمر طوكيو لإعادة إعمار أفغانستان وتبرعت بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار لجهود الإعمار خلال خمس سنوات[1]. ثم قام الرئيس خاتمى بزيارة كابل فى أغسطس ٢٠٠٢م، والتى كانت أول زيارة على هذا المستوى منذ أربعين سنة. كما زار «كرزاى» إيران وأكد أن تنمية العلاقات مع إيران تصب فى صالح أفغانستان وأمن المنطقة، ووصف إيران بأنها لعبت دورًا مساعدًا وكانت جزءًا من الحل فى أفغانستان، ودعمت الحكومة فى الحرب على الإرهاب والمخدرات، ووصف علاقات البلدين بأنها جيدة جدًا.

شهادة فى حق إيران أنها أحرقت فؤاد الرئيس الأمريكى بوش الابن، فبوش لا يواجه الإخفاق العسكرى فقط بل يرى أعمدة تحالفاته تتهاوى أمام حقائق الجغرافيا، لكن الأهم هو أنه بات يرى الحصار الذى أراد أن يفرضه على إيران يحاصره هو، وأن حلفاءه هم حلفاء إيران، وتلك هى الصدمة الكبرى. وفى أغسطس ٢٠٠٧، زار الرئيس أحمدى نجاد أفغانستان أيضًا، وحاول إيجاد علاقات ثنائية أكثر عمقًا بين طهران وكابل، وحاول فى الوقت نفسه إيجاد فجوة بين كابل والغرب. مما ساهم فى بلورة الدور الإيرانى على الساحة الأفغانية فى ظل المتغيرات التى طرأت

(١) محمد كمال، القضية الأفغانية وانعكاساتها على الأمن الآسيوى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١.

بعد انهيار طالبان، ويضمن ذلك استمرار إيران كإحدى القوى المؤثرة على الموقف فى أفغانستان فى ظل هذه المستجدات.

ومن منظور حسابات المكسب والخسارة، فإن التطورات على الساحة الأفغانية وسقوط حركة طالبان، ومن ثم افتقاد باكستان إلى عمق إستراتيجى مهم لها، وغياب نظام فعال لها والانتصارات العسكرية التى حققها تحالف الشمال، كلها تصب فى مصلحة إيران. وهكذا انتهت الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان فى النهاية لصالح إيران بسقوط أحد أهم الأعداء للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٣- المملكة العربية السعودية:

لا شك أن السعودية لعبت دورًا بارزًا فى الدفاع عن أفغانستان فى الثمانينيات وهى من أهم الدول التى ساندت المجاهدين الأفغان بالمساعدات الضخمة، حيث بلغت الأصول التى ساهمت بها فى أثناء مجريات الحرب مع السوفييت على أقل تقدير ما يعادل ويحتمل أن تزيد عما أنفقته الولايات المتحدة، وهو ٣,٣ مليار دولار[١]. وكانت هى أول دولة تعترف بحكومة المجاهدين فى ٩ مارس ١٩٨٩ وواصلت السعودية ممارسة التدخل بعد الانسحاب السوفييتى، ومن ثم تعقيدات الصراع الأفغانى على السلطة. وتنحصر دوافع السعودية للتدخل فى الصراع الأفغانى فى الآتى:

١- اكتساب مراكز نفوذ لها فى أفغانستان مع إقامة نظام حكم إسلامى ودعم هيبتها الدولية والإسلامية.

٢- تطويق الدور الإيرانى فى إطار سعيها لمواجهة الهيمنة الإيرانية، وخاصة على منطقة الخليج التى تشكل نظامًا حيويًا لأمنها القومى؛ إذ إن فى إضعاف النفوذ الإيرانى بأفغانستان تحجيم لتطلعات الهيمنة من جانبها[٢].

وانطلاقًا من هذه المحددات، وفى إطار مواجهة التأثير الإيرانى، عارضت السعودية سيطرة العناصر التى تدعمها الحكومة الإيرانية فى أفغانستان من أمثال ربانى ومسعود. ومن ثم، ركزت دعمها على حكمتيار فى البداية، ولكن مع ظهور طالبان وسيطرتها على الأوضاع فى أفغانستان، فى الوقت الذى فشل فيه حكمتيار فى تعزيز موقعه أمام القوات الحكومية الطاجيكية بقيادة أحمد

(١) صامويل هنتنجتون، صراع الحضارات، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٣.

(٢) ماجدة على صالح «الصعود السياسى لطالبان» إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

شاه مسعود، تحولت الحكومة السعودية ومن قبلها باكستان نحو دعم حركة طالبان بشكل متزايد بل أصبحت الداعم الرئيسي لها[1]. وفى ٢٦/ ٥/ ١٩٩٧، اعترفت بحكومة طالبان (وطلبت عام ١٩٩٨ من القائم بالأعمال فى السعودية مغادرة المملكة). وهناك جهود سعودية حثيثة لإعادة طالبان إلى السلطة منها مفاوضات الطائف برعاية السعودية لإشراك طالبان فى حكومة كرزاى.

٤ ـ الهند:

على الرغم من أن موقف الهند المعلن حول الصراع الأفغانى ينطلق من ضرورة عدم التدخل فى شئون أفغانستان الداخلية، ودعم خطط الأمم المتحدة لإحلال السلام، إلا أن هذا الموقف لا يعبر عن سياستها غير المعلنة، والتى تتوافق وتطلعاتها المستقبلية والتحديات التى تواجهها. وتنحصر الدوافع الهندية من وراء تدخلها غير المعلن فى الصراع الأفغانى فى إطار علاقاتها التنافسية مع باكستان. ويمكن توضيح هذه الدوافع على النحو التالى:

١ – الرغبة فى استمرار الصراع الداخلى فى أفغانستان، لإنهاك القدرة العسكرية والاقتصادية لباكستان، وبموجب هذه الرغبة تميل الهند لتأييد الطرف المعادى للطرف الذى تؤيده باكستان لضمان استمرار الحرب.

٢ – العمل على تجنب ارتقاء نظام إسلامى أصولى فى أفغانستان، يمكن أن تستغله باكستان كعمق إستراتيجى لها فى صراعها حول كشمير[2].

٣ – تأمين مصالحها الاقتصادية فى آسيا الوسطى، والتى تعد بالنسبة لها مجالًا حيويًا من الناحية التجارية، وهو ما يتطلب أن يتولى الحكم فى أفغانستان نظام حليف لنيودلهى[3].

وانطلاقًا من هذه المحددات اتخذت الهند موقفًا مناوئًا للأطراف التى تدعمها باكستان بداية من الحزب الإسلامى، والذى تزعمه حكمتيار وانتهاءً بحركة طالبان، والتى تتهمها نيودلهى بتقديم الدعم العسكرى واللوجستيكى لعناصر المقاومة الإسلامية فى كشمير، هذا بالإضافة إلى

(1) Human Rights Watch, « Afgahistan: Crisis of Impunity: The Role of Pakistan, Russia, and Iran in Fueling The Civil War» New York, July 2001, P. 31.

(٢) صلاح حليمة، **تطورات الأوضاع فى أفغانستان**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، مؤسسة الأهرام، يوليو ١٩٩٧، ص ١٨٩.

(٣) ماجدة على صالح، مرجع سبق ذكره.

تهديد القيم العلمانية فى الهند حيث شجعت الأصولية الإسلامية المتطرفة التى تتبناها طالبان على ظهور أصولية هندوسية متطرفة فى الهند بحجة أنها ضرورة لمنع اتجاهات متطرفة لدى مسلمى الهند على غرار ما هو موجود فى أفغانستان[1]. ومن ثم، عززت الهند تأييدها ودعمها العسكرى لحكومة برهان الدين ربانى والجبهة المتحدة لإنقاذ أفغانستان هذا فضلًا عن اتجاهها للتنسيق مع الأنظمة الخارجية المؤيدة للجبهة المتحدة، بعد أن أصبح مطلب احتواء حركة طالبان هدفًا عامًا لنيودلهى ودول إقليمية ودول أخرى.

ثالثًا: العوامل الدولية

١- روسيا الاتحادية:

تنحصر المصالح التقليدية الحاكمة لموقف روسيا تجاه الصراع الأفغانى فى الآتى:

١- ارتكزت السياسة الروسية نحو أفغانستان بعد الحرب الباردة على أهمية عدم قيام حكومة إسلامية أصولية متشددة فى أفغانستان تهدد مجالها الحيوى الإستراتيجى، وتخاف روسيا من قيام حكومة أصولية فى أفغانستان تؤثر على جمهوريات آسيا الوسطى من خلال تفعيل وبلورة دور التنظيمات والحركات الإسلامية فيها.

٢- محاولة مواجهة الدور الأمريكى الرامى إلى مضاعفة نفوذه على حساب النفوذ الروسى التقليدى فى هذه المنطقة الحساسة للأمن القومى الروسى.

٣- استمرار الحرب الأهلية فى أفغانستان يمثل أحد أعمدة الفكر الإستراتيجى لروسيا فى هذه المنطقة، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: ترى روسيا مصلحتها فى استمرار الحرب الأهلية فى أفغانستان، لكى تضمن بقاء دول آسيا الوسطى تحت سيطرتها، وذلك من خلال استغلال الوضع المتدهور فى أفغانستان، وخطر الجماعات الإسلامية الأصولية لدعم وجودها وإعادة تأثيرها فى المنطقة عبر تفعيل معاهدة الأمن الجماعى التى تم توقيعها فى طشقند فى ١٥ مايو ١٩٩٢[2]. ومن جهة أخرى، فإن انتهاء الحرب الأهلية فى أفغانستان يعنى بالنسبة لموسكو فتح منافذ جديدة أمام هذه الدول إلى المحيط الهندى ـ جنوبًا، ومن ثم خلق مجالات أوسع للتعاون ـ سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا ـ بينها وبين دول

(١) مؤنس أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١.

العالم بما يفكك ارتباطها بموسكو[1]؛ لذا لا جدال فى القول: بأن الحرب الأهلية الأفغانية قد أبقت ـ وربما عظمت ـ التأثير الروسى فى منطقة آسيا الوسطى.

ثانيًا: إنهاء الحرب الأهلية فى أفغانستان بالنسبة لموسكو أيضًا معناه استئناف المشروعات الغربية لمد خطوط أنابيب النفط عبر أفغانستان إلى المحيط الهندى. ومن هنا، فإن المصالح الروسية تصبح مهددة بشكل خطير خاصة إذا ما طرأت معطيات جديدة ـ خاصة بالأزمة الأفغانية ـ لا تأخذ هذه المصالح بعين الاعتبار.

وانطلاقًا من هذه المحددات ظل الموقف الروسى إزاء التطورات والأحداث فى أفغانستان محكومًا فى إطار العمل على استمرار الصراع الداخلى مع السعى فى الوقت نفسه إلى تطويق المد الأصولى، ومنعه من توطيد أقدامه فى جمهوريات آسيا الوسطى وبخاصة طاجيكستان، ذلك أن المد الأصولى من وجهة نظر موسكو إذا تملك طاجيكستان، فقد يمتد ليشمل جمهوريات إسلامية أخرى مثل أوزبكستان وكازاخستان[2].

وبعد ظهور حركة طالبان اتجهت روسيا إلى لعب دور فاعل فى توازنات القوة داخل الساحة الأفغانية، حيث اتجهت موسكو إلى تقديم الدعم العسكرى والمادى والفنى للرئيس المخلوع برهان الدين ربانى، كما ساعدته على تطوير مرافق مطار «بجرام»[3]. وقدمت لتحالف الشمال الدعم العسكرى واللوجستيكي فى صراعها مع حركة طالبان من خلال صياغة أطر أمنية للتعاون الإقليمى لاحتواء الحركات الأصولية فى منطقة وسط آسيا[4]. ونظرًا لأن الوجود الأمريكى فى منطقة آسيا الوسطى قد أصبح واقعًا فعليًا بعد أحداث ١١ سبتمبر سواء وافقت روسيا أم لم توافق لا سيما فى ظل مشكلاتها الداخلية، وضعف سيطرتها على جمهوريات آسيا الوسطى، وميل النخب السياسية لهذه الجمهوريات إلى توثيق روابط الصداقة مع الولايات المتحدة، لم يكن أمام روسيا إلا أن تتعامل إزاء هذه المتغيرات بوصفها شريكًا يساهم فى صنع القرارات الدولية، وبما يحفظ ماء

---

(١) أبو بكر الدسوقى، **الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٥٧.

(٢) طارق دحروج، الأزمة الأفغانية: معطيات جديدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠.

(٣) عماد جاد، مواقف القوى الكبرى من الغزو السوفيتى لأفغانستان، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

(4) Human Rights Watch, « Afgahistan: Crisis of Impunity: The Role of Pakistan, Russia, and Iran in Fueling The Civil War» New York, July 2001, P. 40.

وجهها كقوة عظمى، وأن العداء المكشوف لأمريكا لن ينتج عنه سوى زيادة مشكلات روسيا الأمنية سوءًا كما قال الرئيس بوتين، ومن ثم أعلنت روسيا مساندتها للولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب. ورغم التهديدات التى أصبح يشكلها استمرار الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة للأمن القومى الروسى، نجحت روسيا فى بلورة دورها على الساحة الأفغانية فى ظل المتغيرات التى استجدت بما يتفق مع تطلعاتها وأهدافها التى سبق ذكرها [١].

٢ـ الولايات المتحدة:

مرت السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان بعد الانسحاب السوفييتى بمرحلتين كان لهما دور مهم فى بلورة الصراع الأفغانى، وهما:

المرحلة الأولى: من الانسحاب السوفييتى عام ١٩٨٩ وحتى عام١٩٩٢.

بانسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان، حققت الولايات المتحدة هدفها الرئيسى فى المنطقة، وسارعت فور سقوط الاتحاد السوفييتى بالانسحاب من إدارة الجهاد ضد الإلحاد فى أفغانستان، وأوقفت دورها فى التمويل، هذا إضافة إلى إغلاق سفارتها فى كابل فى يناير ١٩٨٩ أى قبل شهر من انتهاء الانسحاب السوفييتى فى أفغانستان[٢]. كما سحبت كل أثر لوجودها على أرض الصراع إلى درجة أن مكتب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى «بيشاور» جمع أوراقه فى ليلة واحدة وبطلوع الفجر كان مقره مبنى خاليًا من أى مسئول. ومن وجهة نظر «الإستراتيجية الأمريكية»، فإن الأهداف كانت تحقق ما رسمه «أيزينهاور» و«دالاس» (إطلاق الأفكار قبل إطلاق النار بها فى ذلك «الجهاد ضد الإلحاد») وقع تنفيذه وبلغ مطلبه بالتزام إدارات جمهورية وديمقراطية واصلت نفس المطالب الإستراتيجية أربعين سنة[٣]. وقد تبلورت لدى الولايات المتحدة فى هذا الوقت نظرة جديدة تجاه الوضع فى أفغانستان، وكان قوام هذا التوجه أن ما يجرى وما سوف يجرى داخل أفغانستان هو شأن محلى داخلى، ليس له صلة بالتوازنات الإستراتيجية التى تؤثر على المصالح الأمريكية. والولايات المتحدة لم تعترف بحكومة المجاهدين التى حلت محل الحكومة الشيوعية السابقة بل أكثر من هذا فقد ألغيتْ مهمة بيتر طومسون المبعوث الأمريكى

(١) عيسى السيد عيسى دسوقى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(٢) حسين معلوم، الإستراتيجية الأمريكية فى وسط آسيا: الواقع... والآفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٢، ص ٨٨.

(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

لمجاهدى الأفغان فى الباكستان وعينه لمهمة أخرى[1]. وانحصر الدور الأمريكى تجاه الوضع الداخلى فى أفغانستان فى نطاق ضيق جدًا لم يتعد دعم مبادرات الأمم المتحدة لإعادة الاستقرار فى أفغانستان، وكان ذلك من أجل احتواء الانعكاسات الإقليمية والدولية للحرب ضد السوفييت.

المرحلة الثانية: مرحلة بلورة مكانة أفغانستان فى الإستراتيجية الأمريكية.

وهى تبدأ منذ أواخر عام ١٩٩٢ وحتى الآن، وإذا كانت أفغانستان قد فقدت اهتمام الغرب بها مباشرة بعد انتصار المجاهدين على الاتحاد السوفييتى. إلا أن ذلك لم يستمر طويلًا حيث ما لبثت المصالح الأمريكية أن تجددت فى أفغانستان خاصة بالنظر إلى الأهمية الجيوإستراتيجية التى تتمتع بها أفغانستان.

ومع ظهور ثروات آسيا الوسطى وجدت الولايات المتحدة بها فرصة لدعم الاقتصاد الأمريكى من خلال التغلغل فى هذه المنطقة عن طريق رءوس الأموال والشركات الأمريكية. ولكن نظرًا لأن الموقف فى ظل الصراع على السلطة فى أفغانستان أصبح يمثل تهديدًا مقوضًا للمخططات والتطلعات الأمريكية التى استجدت على الساحة الإقليمية، سعت الولايات المتحدة إلى إعادة بلورة سياستها المستجدة تجاه الصراع الأفغانى الداخل فى إطار تطلعاتها المستقبلية فى المنطقة. ومن ثم دأبت على ضبط التفاعلات الداخلية فى أفغانستان على نحو يضبط نشاط الجماعات الأصولية، التى كانت تحارب فى صفوف المجاهدين ضد القوات السوفييتية، وتحرت فى الوقت نفسه إبعاد المتشددين منهم، وخلق نظام حكم قوى يتسم بالاعتدال. ففى البداية وجدت الولايات المتحدة فى نظام الرئيس برهان الدين ربانى ـ لا سيما بعد فشل المراهنة على حكمتيار ـ النظام المؤهل للعب الأدوار التى تخدم السياسة الأمريكية، ومن ثم بدأت فى توجيه الدعم لهذا النظام، إلى أن بدا عجزه عن السيطرة على الأوضاع فى أفغانستان وفشله فى إغلاق معسكرات تدريب الأصوليين، والتى يرعاها رئيس وزرائه «حكمتيار» إضافة إلى عدم اتخاذ أية أعمال فى مواجهة زراعة وتجارة المخدرات[2]. ومن ثم فقدت الولايات المتحدة منذ أواخر ١٩٩٣ أى أمل فى التوصل إلى حل أو تسوية بين قادة الفصائل وبعد شهور من المساومات والمفاوضات اتفق الباكستانيون والأمريكيون على إعادة ترتيب الأوراق فى أفغانستان، ووصلت عندئذ إلى الاقتناع بأن الوضع بات فى حاجة إلى ظهور قوة عاملة فاعلة جديدة، تفرض سيطرتها وهيمنتها على كامل الأراضى الأفغانية، وتقضى

(١) أمريكا در أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٢) عماد جاد، المرجع السابق، ص ١٨٤.

على أمراء الحرب التقليديين بما يضمن المصالح الحيوية للولايات المتحدة فى المنطقة. وقد أفضى التفاهم الأمريكى ـ الباكستانى بشأن أفغانستان فى عام ١٩٩٤ إلى اتفاق كلا الجانبين على دعم جماعة من طلاب الشريعة الإسلامية، وكان الهدف أن تصبح قوة مسلحة ومنظمة ومدربة وذات إمكانات ضخمة بالمقارنة بالفصائل الأخرى لملء فراغ السلطة فى كابل[١].

ومن هنا، ظهرت حركة طالبان بصورة مفاجئة فى أكتوبر ١٩٩٤، ونمت بدرجة متزايدة حتى سيطرت على زمام السلطة فى كابل عام ١٩٩٦، إضافة إلى سيطرتها على معظم الأراضى الأفغانية[٢] وبعد ظهور حركة طالبان بدأت الولايات المتحدة تراهن على إمكانية أن تكون الحركة القوة المؤهلة لبسط سيطرتها على أفغانستان وتوافق على المطالب الأمريكية لا سيما أن خطاب الحركة لم يحمل أية مؤشرات سلبية تجاه الولايات المتحدة أو الغرب عمومًا إضافة إلى تشدد الحركة تجاه إيران. ورحب الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون بظهور طالبان وقال: إن طالبان حركة معتدلة ولا نعتبرها حركة أصولية[٣]. وهكذا أنشئت طالبان بمبادرة باكستانية ومباركة أمريكية وكان البعد الإستراتيجى هو الدافع الأكبر وراء التأييد الأمريكى. فطوال حكم طالبان برز اتجاهان داخل الإدارة الأمريكية، أحدهما مؤيد[٤] لطالبان والآخر معارض لها. وغلب التيار المؤيد الذى كان يرى أن البعد الإستراتيجى يجب أن يطغى فى التعامل مع طالبان، فهى ضد إيران وروسيا ومع باكستان، لذا يجب السكوت عليها وعدم انتقادها، فالكيفية التى تعامل بها مواطنيها شأن يخصها وحدها[٥]. يضاف إلى ذلك أن طبيعة طالبان التقليدية المحافظة وعدم خبرتها فى السياسة الإقليمية والدولية ستجعلها على عكس الإسلام السياسى الثورى، منكفئة داخليًا. فهى ليست لديها خبرة تصدير ثورية إلى خارج أفغانستان، ومن المنتظر أن تهتم بمسائل السلوك الفردى وقضايا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التقليدية. لكن رياح الأحداث مع حركة طالبان تطورت وأتت بما لم تشته السفن الأمريكية. حيث أعلنت الحركة عن توجهاتها الأصولية المتشددة ونجحت فى

---

(١) عيسى السيد عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٥١.

(٢) **التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨**، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، الأهرام، يناير ١٩٩٩، ص ٦٦.

(٣) السيد هانى، **شاهد على حرب أفغانستان**، القاهرة، الطبعة الأولى، يوليو ٢٠٠٣، ص ٤٣.

(٤) وعلى رأس هؤلاء هانك براون وهو الخبير الدولى وأبرز المدافعين عن طالبان فى مجلس الشيوخ الأمريكى. والسيدة رابن رافل، مساعدة وزير الخارجية الأمريكية لشئون آسيا. وأكثر من ذلك أن الأمريكيين أقدموا على ما يشبه المبادرة الإيجابية إزاء حكم طالبان عبر إغلاق السفارة الأفغانية فى واشنطن بعد سقوط كابل فى يد طالبان؛ لأنها كانت تحت سيطرة أنصار ربانى.

(5) Adam Garfinkle, «Afghanistanding» Orbis. Vol. 43,no, 3 (summer 1999),p. 415

استقطاب آلاف الراديكاليين من دول العالم كافة، وقد أفضى التقارب الفكرى بين كل من طالبان وهذه الجماعات إلى توحد أهدافهم فى ضرورة محاربة الحكومات القائمة والكافرة - من وجهة نظرهم - فى جميع بلدان العالم العربى والإسلامى، هذا إضافة إلى ممارسة سياسة واسعة النطاق لمناهضة الولايات المتحدة سياسيًا وعسكريًا[1].

وعانت السياسة الخارجية الأمريكية حالة من التخبط والارتباط المزمن تجاه حركة طالبان، والتى كانت قد وصلت للحكم بدعم وبموافقة أمريكية ضمنية، ثم أصبحت الحركة لاحقًا تؤوى الإرهاب الموجه ليس فقط ضد المصالح الأمريكية ولكن ضد الأمن القومى الأمريكى ذاته.

وقد وجدت الإدارة الأمريكية أن عليها أن تختار بين خيارين هما[2]:

١- مواصلة الرهان على طالبان باعتبارها الحركة الوحيدة القادرة على بسط سيطرتها على معظم أفغانستان مع تحقيق الاستقرار السياسى، بما يتفق مع مصالحها الحيوية فى منطقة وسط آسيا.

٢- إسقاط هذا الرهان والتعامل معها باعتبارها تؤوى الإرهاب وتحميه.

وإذا كان الرهان على طالبان من وجهة النظر الأمريكية مفيدًا فى تحقيق الإستراتيجية الأمريكية فى هذه المنطقة، إلا أن استقرار الأمور لطالبان قد يؤدى إلى زيادة المد الإسلامى الأصولى إقليميًا ودوليًا، وبالتالى يمثل ذلك المد تهديدًا صريحًا للأمن القومى الأمريكى، وهذا هو ما عبرت عنه الدوائر الثقافية والسياسية الأمريكية «بالخطر الأخضر»[3]، وقد جاء ترجيح الخيار الثانى لدى الإدارة الأمريكية ومخططى الإستراتيجية الأمريكية بعد انفجار سفارتيها فى كينيا وتنزانيا فى عام ١٩٩٨. ورفض حركة طالبان تسليم أسامة بن لادن، وازدادت الولايات المتحدة عندئذ اقتناعًا بخطورة حركة طالبان على المصالح العليا والأمن القومى الأمريكى، ومن ثم أدركت أهمية التخلص منها، والعمل على إيجاد تشكيلة سياسية جديدة فى أفغانستان. وفى الإطار العملى لتغير مكانة حركة طالبان فى الإستراتيجية الأمريكية تنوعت ردود الأفعال الأمريكية ما بين قصف معسكرات تدريب منظمة القاعدة فى أفغانستان وفرض عقوبات شاملة ضد حركة طالبان،

(١) حامد عبد الماجد، **ظاهرة الأفغان العرب: محاولة للفهم والتحديد العلمى**، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١٣٢، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٠ ص ١٥.

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

(٣) حامد عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

وأخيرًا يأتي نجاحها في توظيف أحداث ١١ سبتمبر في تعبئة التحالف الدولي ضدها في إطار الحرية في أكتوبر ٢٠٠١[1]. فكانت أفغانستان الصيد الأول الذي فتح شهيتها على العراق.

وبتحقيق الولايات المتحدة انتصارًا عسكريًّا بالقضاء على الهيكل التنظيمي لكل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ضمنت الولايات المتحدة لنفسها تأثيرًا على مستقبل أفغانستان في المدى المنظور بما يتفق مع مصالحها الحيوية. ورغم ذلك تكشف الأحداث الجارية على الساحة الأفغانية، أن المعركة السياسية أشد تعقيدًا من المعركة العسكرية، فما زالت أعمال العنف والصراع الداخلي تحدث في أفغانستان حتى الآن، سواء بين الفصائل والعرقيات المختلفة، أو ضد قوات التحالف الدولي. وما زالت الإدارة الأمريكية تتابع مشروع الفوضى الخلاقة في إدارة الأزمات بالمنطقة، فالولايات المتحدة أسقطت نظام طالبان في أفغانستان لكنها لم تقطع قط الاتصال مع فلول هذه الحركة لإبقاء المنطقة في حالة من عدم الاستقرار الدائم واستخدام هذه الأوراق في الوقت المناسب ضد خلفائها الجدد في أفغانستان، والأهم من ذلك تبرير حضور القوات الأمريكية ولفترات غير محددة بذريعة محاربة الإرهاب والإرهابيين.

ونخلص من قراءة خريطة القوى الخارجية الفاعلة في الصراع الأفغاني على السلطة أن هذه القوى - إقليمية ودولية - قد لعبت الدور الرئيسي في إدارة تفاعلات ما بعد الانسحاب السوفييتي من أفغانستان. وقد تبنت هذه القوى إستراتيجيات متناقضة تجاه الصراع الأفغاني نظرًا لاختلاف أهداف ومطالب هذه القوى، ومن ثم ظلت رؤى ومواقف ومطالب هذه القوى تمثل المحور الرئيسي لمسار العمليات العسكرية بين الفصائل الأفغانية المختلفة على الساحة الأفغانية.

* * *

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤.

المبحث الثالث

موقف مصر تجاه حكومة المجاهدين وحركة طالبان

اختلف الموقف المصرى تجاه حكومة المجاهدين. عن موقفها تجاه حركة طالبان، فقد دعمت الحكومة المصرية نضال المجاهدين الأفغان تجاه الاحتلال السوفييتى انطلاقًا من ثوابت السياسة الخارجية المصرية بدعم ومساندة حركات التحرر الوطنى فى العالم واعترفت بحكومة المجاهدين. بينما اتسم الموقف المصرى من حركة طالبان بالحذر والتحفظ نظرًا لسلوكيات ومبادئ الحركة التى تعارضت فى بعض الأحيان مع السياسة المصرية خاصة فيما يتعلق بالتشدد فى تطبيق الشريعة الإسلامية. وحتى مجيء الرئيس حامد كرزاى كانت العلاقات بين البلدين ملبدة بالغيوم وكان السبب الرئيسى هو إيواء طالبان تنظيم القاعدة.

أولًا: موقف مصر من حكومة المجاهدين

استمرت السياسة الخارجية المصرية تجاه حكومة المجاهدين عبر ثلاثة مظاهر رئيسية هى:

١- الاعتراف بحكومة المجاهدين.

٢- استمرار الدعوة للتوصل إلى حل سلمى بين الفصائل الأفغانية.

٣- اعتبارات الأمن القومى المصرى.

١ ـ **كما أسلفنا أن مصر دعمت وساندت المجاهدين الأفغان عسكريًا وسياسيًا وأيدت الجهاد الأفغانى**، وزاد من اعتراض مصر على الحكومة الأفغانية التى كانت فى ظل احتلال الاتحاد السوفييتى أن هذه الحكومة، وكذلك حاميها، اعترضا على سياسة السلام المصرية التى انطلقت من مبادرة الرئيس أنور السادات وقطعت العلاقات مع مصر، ومن هنا اتجهت مصر، لكل هذه الاعتبارات، إلى تأييد الجهاد بل وشجعت بعض شبابها للتطوع باسم الدين وأرسلت

بعض الأسلحة فى إطار السياسة الدولية السائدة آنذاك[1]. وبعد أن تم لمجاهدى الأفغان النصر المستحيل أعلنت مصر أنه فى إطار مسئولياتها وانتمائها الى الأمة الإسلامية تابعت بكل الاهتمام تطورات الأحداث المتلاحقة فى أفغانستان، وتلقت بالترحيب والغبطة إنجازات المجاهدين الذين قدموا أرواحهم وأموالهم فى سبيل قضيتهم المقدسة. وأعلن بيان أصدرته الخارجية المصرية أنه قد تأكدت مصداقية النهج المشروع للمقاومة والنضال فى دخول المجاهدين إلى العاصمة كابل ودحر القوى التى ألحقت بالشعب الأفغانى التخلف والدمار، وأن مصر تهيب بمجاهدى أفغانستان أن يضموا صفوفهم وينبذوا كل ما سوف يتسبب فى فرقتهم وضعفهم واضطراب صفوفهم فى هذه اللحظة الدقيقة من تاريخ نضالهم.

ودعت مصر إلى تقديم كل الدعم للسلطة الأفغانية الشرعية النابعة من إرادة الشعب الأفغانى الشقيق لتشغيل مقعد أفغانستان فى جميع المحافل والمنظمات الدولية. كما أعرب البيان عن كامل استعداد مصر ـ حكومة وشعبًا ـ للتعاون مع أشقائها من الدول الإسلامية الأخرى؛ للمساهمة فى مختلف الجهود لإعادة بناء أفغانستان وتمكين أبنائه من العودة إلى ديارهم للعيش فى كرامة وعزة واستقرار[2].

وبعد تشكيل الحكومة الإسلامية فى أفغانستان برئاسة صبغة الله مجددى فى إبريل ١٩٩٢، اعترفت مصر بحكومة المجاهدين فى أول مايو ١٩٩٢ كما زار كابل فى يونيو ١٩٩٢ مساعد وزير الخارجية المصرى واجتمع مع الرئيس الأفغانى صبغة الله المجددى، وأكد استعداد مصر لتقديم أية مساعدة لإعادة إعمار أفغانستان. ولكن أثر تصاعد الاقتتال بين الفصائل الأفغانية فى مدينة كابل سحبت مصر بعثتها الدبلوماسية فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٢[3]. وعندما تم انتخاب الرئيس ربانى رئيسًا لأفغانستان كان أول المهنئين لربانى الرئيس حسنى مبارك رئيس مصر[4]. تأكيدًا للعلاقات الوثيقة بين الشعبين المصرى والأفغانى، والتى تمتد فى التاريخ القديم والحديث إلى أعماق بعيدة. واستمرت مصر فى التعامل مع حكومة الرئيس ربانى.

وأعلن الرئيس الأفغانى مرارًا أنه يتطلع الى زيارة مصر للإعراب عن امتنان شعب أفغانستان لشعب مصر ورئيسها لما قدموه من تأييد ودعم عسكرى ومادى وإعلامى لنضال المجاهدين

(١) السفير/ محمد نعمان جلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

(٢) جريدة الأهرام، ٢٧ / ٤/ ١٩٩٢.

(٣) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ١٠٤.

(٤) السفير/ أحمد فريد شادى، رئيس جمعية الصداقة المصرية ـ الأفغانية، «ضيف مصر، الرئيس ربانى» جريدة الأهرام، ١٥/ ١١/ ١٩٩٣.

ضد الغزو السوفييتى حتى أكرمهم الله بالنصر. وقد أكد الرئيس ربانى ـ الذى يعتبر من أكثر زعماء أفغانستان المعتدلين والمهتمين بتطوير وتنسيق علاقات بلاده مع الدول الأخرى قبيل سفره إلى القاهرة ـ أن بلاده حكومة وشعبًا يهمها أمن واستقرار مصر؛ لأن مصر هى خير سند للأمة الإسلامية، وإن مصر أول دولة ساعدت فى تحرير أفغانستان، كما أكد أيضًا دور مصر التاريخى للوقوف إلى جانب الدول الإسلامية لتحرير أرضها ومساندتها وقت المحن بدءًا من الجزائر إلى أفغانستان. وأكد أن بلاده لن تسمح لأى فرد أو مجموعة تقوم بأى عمل ضد أمن مصر وشعبها باللجوء إلى أراضيها. وقد وصل الرئيس الأفغانى برهان الدين ربانى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٣ بزيارة رسمية لمصر. وقد أكد عمرو موسى وزير الخارجية المصرية آنذاك أن زيارة الرئيس الأفغانى برهان الدين ربانى للقاهرة تؤكد عمق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين ودعم التعامل بينهما فى كافة المجالات[١].

استغرقت زيارة ربانى لمصر ثلاثة أيام وأعرب الرئيس ربانى لدى وصوله عن أمله فى أن تسفر مباحثاته فى القاهرة عن توثيق العلاقات بين مصر وأفغانستان فى شتى المجالات. كما عقد الرئيسان جلسة مباحثات بمقر رئاسة الجمهورية، تناولت عددًا من القضايا الثنائية فى مقدمتها مسيرة السلام بالشرق الأوسط والأوضاع فى أفغانستان والتعاون الثنائى بين البلدين فى المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. وقد اقتصرت هذه الجلسات على الرئيسين، كما تناولت دعم أواصر العلاقات التاريخية التى تربط بين البلدين الشقيقين مصر وأفغانستان[٢].

وقام ربانى فى مدة إقامته فى مصر بزيارة النصب التذكارى للجندى المجهول حيث وضع فخامته إكليلًا من الزهور ثم إكليلًا آخر على قبر الزعيم الراحل أنور السادات، كما التقى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق[٣]. حيث استقبل فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الرئيس ربانى رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، والذى أكد أنه يعتز بأنه خريج كلية أصول الدين بالأزهر الشريف وكذلك زملاؤه الأفغان الذين درسوا وتخرجوا فى الأزهر حصن العلم والعلماء، وأشاد الرئيس ربانى بدور الأزهر ورسالته، وقال: إن كل المسلمين فى العالم يثقون فى الأزهر ويسعون جاهدين لكى ينهلوا من علومه على يد أساتذته. وزار أيضًا مبنى مجلس الشعب حيث اجتمع مع د. فتحى سرور رئيس المجلس، وأكد ربانى

(١) جريدة الأهرام، ١٥ / ١١/ ١٩٩٣.
(٢) جريدة الأهرام، ١٦ / ١١/ ١٩٩٣.
(٣) المرجع السابق.

خلال لقائه مع رئيس مجلس الشعب المصرى أن الإسلام دين سماحة وعدل وأنه ينبذ التطرف والعنف، وأشاد بدور مصر الريادى فى خدمة القضايا الإسلامية والعربية بقيادة الرئيس حسنى مبارك. كما استقبل الرئيس ربانى بمقر إقامته بقصر القبة أعضاء جمعية الصداقة المصرية ـ الأفغانية فى القاهرة وناقش ربانى مع أعضاء الجمعية تطور العلاقات بين مصر وأفغانستان ودور الجمعية فى تنشيطها وتدعيمها فى مختلف المجالات للمرحلة القادمة.

ورافق الرئيس الأفغانى خلال زيارته لمصر وفد يضم نائبه مولوى محمد نبى محمدى ومحمد عمر وزير التعليم العالى، ومحمد أيوب وزير الكهرباء والماء وبعض القيادات السياسية والإعلامية، وأعرب ربانى عن أمله فى أن تشهد العلاقات بين البلدين مزيدًا من التقدم فى مرحلة البناء والتعمير مؤكدًا أن أفغانستان تريد أن تبنى علاقات إستراتيجية قوية مع مصر حكومة وشعبًا. هذا وقد حضر جلسة المباحثات الموسعة من الجانب المصرى المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة والمشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع، والسيد صفوت الشريف وزير الإعلام، والسيد عمرو موسى وزير الخارجية ود. محمد على محجوب وزير الأوقاف ود. بهاء الدين وزير التعليم، ود. عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية، والسيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل، ود. زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وإسماعيل رميلة المشرف على رعاية مصالح مصر لدى أفغانستان.

وحضرها من الجانب الأفغانى، مولوى محمد نبى محمدى النائب الأول لرئيس الدولة، وسعيد عمر منيب وزير التعليم العالى، والمهندس محمد أيوب وزير الماء والطاقة، محمد صديق سلجوقى سفير أفغانستان بالقاهرة ود. محمد جليل شمس نائب وزير الخارجية، تمخضت الجلسة عن كثير من الاتفاقيات. حيث تم توقيع اتفاق بين البلدين يمهد لبروتوكول دائم مع تطوير البروتوكولات القديمة وتنظيم واستقبال عدد من الخبراء والمتخصصين فى مجال الإذاعة والتليفزيون والصحافة، ووافق الرئيس مبارك على إهداء أفغانستان ٥٠٠ ساعة من البرامج الإذاعية والتليفزيونية التى تتفق وطبيعة المجتمع الأفغانى. وحدد موعدًا عاجلًا لسفر خبراء من الهندسة الإذاعية المصرية لدعم وتقييم أداء أجهزة الإعلام الأفغانية ودراسة تركيب محطة استقبال للقناة الفضائية المصرية ووقع البلدان بروتوكولات حددت أوجه التعاون بينهما مستقبلًا فى مجالات الكهرباء والأشغال العامة والموارد المائية. وقد وقع البروتوكول عن الجانب المصرى المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة ود. عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة، وعن الجانب الأفغانى سيد محمود أيوب

وزير المياه والقوى، وصرح المهندس ماهر أباظة بأن البروتوكول يتضمن التعاون فى مجالات تخطيط وتصميم وتطوير الشبكات الكهربائية وكذلك محطات المحولات ومحطات توليد الكهرباء وتصنيع المهمات والمعدات الكهربائية والتدريب.

كما قال د. محمد عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية أنه تم الاتفاق على أوجه التعاون فى كافة مجالات الموارد المائية، وتشمل مساهمة مصر فى تخطيط وتصميم وإنشاء السدود وحمايتها وإحلال وتجديد شبكات الرى والآبار ونقل التكنولوجيا المطبقة فى مصر مع تطوير طرق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وطرق الرى، وأعمال الصرف العام المكشوف والمغطى لحماية التربة الزراعية وتدريب الكوادر الأفغانية فى مصر[1]. وفى مجال التعليم وقع د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والسيد عمر منيب وزير التعليم العالى الأفغانى اتفاقية تعاون تعليمى نصت على زيادة عدد المنح الدراسية للطلاب الأفغان فى الجامعات المصرية[2]، فضلًا عن المساعدات الفنية والطباعية وفى ميدان المكتبات العامة والدراسية فى مصر لأفغانستان. وتلقى الرئيس حسنى مبارك برقية شكر من الرئيس ربانى رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية بمناسبة انتهاء زيارته لمصر أعرب فيها عن امتنانه باسمه ونيابة عن الوفد المرافق للاستقبال الحار وكرم الضيافة اللذين أحاطوا بهما أثناء الزيارة متمنيًا لشعب مصر الشقيق مزيدًا من التقدم والنجاح وللرئيس مبارك دوام الصحة والخير[3].

٢ ـ استمرار الدعوة للتوصل إلى حل سلمى بين الفصائل الأفغانية

تأزم الوضع بين الفصائل الأفغانية المختلفة المحاربة ضد الغزو السوفييتى لأفغانستان فى الثمانينيات بعد النجاح فى إخراج السوفييت، ثم انفجر الوضع مع بدء السباق إلى كابل عام ١٩٩٢ وسعى جميع الأطراف المتشاركة، وخاصة حزب إسلامى بقيادة حكمتيار إلى الاستئثار بكعكة السلطة. واقتتلوا فيما بينهم، وهكذا بعدما تم لهم النصر المستحيل ما لبثوا أن نشبت الخلافات فيما بينهم على السطح واستعملت القوة لمحاولة تسوية هذه الخلافات، فعاشت البلاد دوامة من العنف والعنف المضاد. وقضوا بأيديهم على الشجرة التى غرسوها قبل أن تأتى بثمارها.

---

(١) جريدة الأهرام، ١٨ / ١١ / ١٩٩٣.

(٢) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره.

(٣) جريدة الأهرام، ١٩ / ١١ / ١٩٩٣.

وفى ظل هذه الأوضاع المتردية، دعت مصر على الفور المجاهدين لحقن الدماء فى كابل، حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية، أن مصر تتابع باهتمام كبير التطورات على الساحة الأفغانية، وتهيب بجميع أبناء الشعب الأفغانى وقف سفك الدماء وممارسة ضبط النفس، وأكد المتحدث تأييد مصر لجهود الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سلمية للمشكلة، وتساند خطة السلام التى وضعتها المنظمة الدولية، وتؤكد استعدادها للمساهمة فى هذه الجهود للحفاظ على وحدة واستقرار أفغانستان[1]. حقًّا إن مصر ساندت جهود الأمم المتحدة بحق، كما أيدت جهود منظمة المؤتمر الإسلامى بصدق مع الابتعاد عن الانغماس أو التورط فى المشكلة.

هذا، ولم تقتصر دعوة مصر للتوصل إلى حل سلمى بين الفصائل الأفغانية المتقاتلة فحسب بل إلى جانب الحكومة، دعا الأزهر الشريف إلى حقن الدماء فى أفغانستان، حيث طلب فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر المجاهدين الأفغان بإنهاء خلافاتهم وأن يكونوا لبعضهم أولياء ونصراء وألا يكونوا متفرقين متحاربين. وقال فى نداء المجاهدين: إن الأزهر الشريف يدعوكم باسم الإسلام الذى جاهدتم لرفع رايته فى وطنكم أن توقفوا كل فرقة، وألا تستمعوا لمن يسعى بالوقيعة بينكم وليكن جهادكم لله سبحانه وتعالى إخلاصًا لدين الإسلام ووفاءً لشعب أفغانستان المسلم، وذكر أنه يجب المحافظة على عزة جهاد ١٤ عامًا.

وأضاف فضيلته أن العالم كله يترقب صدق جهادكم فلا تنكثوا بما عهد به الشعب الأفغانى إليكم وأن تحرروا أرضه وأن تصونوا حرماته، وترفعوا راية دين الإسلام فإنها أمانة وأن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها. ودعا الأزهر الشريف الحكومات الإسلامية إلى معاونة المجاهدين الأفغان على استقرار أمورهم وإزالة الخلاف فيما بينهم، وتمكين الحكومة الأفغانية من تسيير أمور الشعب والدولة[2]. ومن باكستان أيضًا أطلق شيخ الأزهر نداءً للشعب الأفغانى للاحتكام إلى كلمة سواء والتخلى عن إراقة الدماء وتجميع الصفوف وتوحيد القلوب، وجاءت هذه الكلمة فى إسلام آباد فى أثناء الحفل الذى أقيم فى السفارة المصرية بإسلام آباد على شرف الإمام الأكبر، وكان مقصودًا بها التأكيد على رسالة الأزهر الدينية.

وقد ترك هذا النداء أثره البالغ فى باكستان وأفغانستان وتدفق العديد من ممثلى الفصائل الأفغانية على شيخ الأزهر فى مقره بالفندق يشرح كل منهم وجهة نظره[3].

(١) جريدة الأهرام، ١٩ / ٤/ ١٩٩٢.
(٢) جريدة الأهرام، ٢٧/ ٨/ ١٩٩٢.
(٣) السفير/ محمد نعمان جلال، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

وهكذا سعت مصر بسعي حثيث لوقف الحرب الأهلية الأفغانية ومحاولة التوفيق بين مواقف أعضائها المتصلين مباشرة بالصراع وهم باكستان وإيران والسعودية والتنسيق بين مواقفها ومساعي الأمم المتحدة والإسراع بتشكيل حكومة تمثل أوسع قطاعات المجتمع الأفغاني، والاهتمام بقضية اللاجئين وإعمار البلاد. ولم تستطع مصر أن تحقق ما تصبوا إليه فى أفغانستان للعوامل الآتية:

- بدأت الحرب الأهلية بعد أقل من عام على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى ٢٨/ ٤/ ١٩٩٢، حيث شهدت الساعات الأولى من عام ١٩٩٣ فصلًا جديدًا من الصراع الأفغاني، وبقدر ما أحدث الجهاد تضامنًا إسلاميًا بقدر ما أدى إلى خلق صورة سلبية عن الإسلام والمسلمين. وقد بدأت الحرب الأهلية فى ظروف مغايرة لما كان عليه الوضع إبان الغزو السوفييتى، فقد أصبح الصراع داخليًا وخرج عن نطاق الحرب الباردة بأطرافها الدولية، والتى انتهت عمليًا هى الأخرى، فانتقل الصراع من النطاق العالمى إلى النطاق الإسلامى، ونشأت مع هذا الصراع تحالفات جديدة فى الدول الإسلامية وفى المنطقة كلها.

- أصبح الطابع الداخلى فى نطاق العالم الإسلامى لهذا الصراع سببًا فى عدم اكتراث القوى العالمية كثيرًا بمجرياته وأبدت القدر الأدنى من الاهتمام الذى يرضى ضمائر الرأى العام فى بلادها ولكنه لا يكفى للتأثير على أطراف الصراع وإغرائهم بالدنيوية.

- بدأت الحرب الأهلية الأفغانية إبان اشتداد المأساة البوسنية وإبادة الصرب للمسلمين، وقطعت هذه القضية اهتمام مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامى، واستحوذت على جل أنشطتها وطاقاتها وأصبحت قضية البوسنة تتقدم ما عداها فى سلم أولويات العمل المصرى والإسلامى.

- بدأت الحرب الأهلية الأفغانية بعد أن أصبح العالم الإسلامى هدفًا لمعاداة الغرب بعد أن زال عدوه التقليدى (الاتحاد السوفييتى). وكما قال الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون، انتهزوا هذه الفرصة فإن العدو القادم بعد سقوط الاتحاد السوفييتى هو الإسلام، وهو ما دفع مفكرى الغرب مثل هنتنجتون إلى رصد الإسلام كعدو جديد محتمل وقد ساهمت حالة الحرب الأفغانية فى تعزيز مثل هذه الصورة[1].

---

(١) السفير/ عبد الله الأشعل، المحاولات الإسلامية لمعالجة الأزمة الأفغانية، إبراهيم عرفات (محررًا)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤.

- عاصرت الحرب الأهلية الأفغانية تحولات مهمة فرضت تحولات وتغيرات فى مواقف الدول المعنية بها، مما أدى إلى تفكك التحالف الإسلامى مع الجهاد وتوزيع الدول الإسلامية بين الفصائل المتحاربة، وهذا هو السبب الرئيسى فى فشل كافة المبادرات السياسية، وإطالة أمد الصراع مما جعل للحل العسكرى جاذبيته لدى أطراف الصراع[1].

٣ ـ اعتبارات الأمن القومى المصرى

أدركت مصر البعد الخارجى للإرهاب منذ منتصف الثمانينيات، وكان الرئيس مبارك فى ٢٨ يناير ١٩٨٦، قد طالب فى خطاب له أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة «ستراسبورج» بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة، لإعادة النظر فى جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب الدولى، بهدف عقد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب وردعه باعتباره خطرًا شاملًا يهدد الجميع. وقد عبرت هذه الدعوة عن إدراك مبكر للأبعاد الدولية لتلك الظاهرة، وذلك على الرغم من أن ما شهدته مصر من أعمال إرهابية محددة، حتى وقت إطلاق هذه الدعوة، لم يكن له أية أبعاد خارجية واضحة. فجميع العمليات الإرهابية التى شهدتها مصر خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات كان يجرى الإعداد والتخطيط لها فى الداخل[2].

وهى العمليات التى بدأت بحادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية فى إبريل ١٩٧٤، ثم خطف واغتيال الشيخ الذهبى وزير الأوقاف الأسبق فى ١٩٧٧، ووصلت إلى ذروتها باغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١. واستمرت بعد ذلك عبر عمليات قامت بها تنظيمات صغيرة داخلية أشبه بخلايا، وليست شبكات، تقوم بعملية أو عدة عمليات محددة، ليتم إلقاء القبض على معظم عناصرها. بيد أن عقد التسعينيات شهد تفجر العمليات الإرهابية على نطاق واسع ومنظم، وانكشف معه أيضًا وجود أبعاد خارجية مهمة فى الداخل، على مستوى التخطيط والتمويل وتقديم التسهيلات الخاصة بالانتقال والإيواء وتهريب السلاح وإدارة العمليات وتنفيذها، عبر شبكات منظمة تشكلت أساسًا من العائدين من أفغانستان الذين يشكلون جماعات محترفة[3]. وهذا الاعتبار هو الذى دفع مصر لنقد سياسة الفصائل الأفغانية وخاصة حركة طالبان فى إيواء عناصر عربية ومصرية تتدرب على الإرهاب وترفع شعارات معادية لبلادها. وزاد الطين بلة

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ٤٠٣.

(٣) المرجع السابق.

أن الفصائل الأفغانية انهمكت فى تجارة المخدرات ورفع شعارات إسلامية متطرفة تقوم على مفاهيم مغلوطة فى مجال حقوق الإنسان وبوجه خاص المرأة[١]. وبعد انتهاء الاحتلال السوفييتى لأفغانستان تحولت هذه الدولة إلى أرض خصبة يترعرع فيها وعليها الإرهاب، ويتدرب على أراضيها المتطرفون العرب، حيث وجدوا فى بعض المناطق الحدودية فى أفغانستان وباكستان بعض الملجأ والملاذ[٢]. وقد تلقى هؤلاء أفكارًا وآراءً دينية متطرفة، ونالوا على أرض هذه الدولة قسطًا وفيرًا من التدريب والممارسة لفنون العمل العسكرى، ثم عاد البعض منهم إلى بلادهم أو إلى بلاد أخرى ينشرون دعواهم بقوة السلاح مهددين أمن واستقرار تلك الدولة وساعين إلى زعزعة النظم السياسية القائمة بها[٣]، خاصة بعد أن تطورت تلك العناصر خبرات مهمة تعلموها فى القتال والمناورة وتحول بعضها إلى استهداف حكوماتها الأصلية من الخارج[٤].

فبعد عودة هذه العناصر إلى بلادهم ازدادت غربتهم، ومن ثم عملوا على تطبيق النموذج القتالى الأفغانى فى دولهم، وقد تأتى ذلك من خلال الحفاظ على صلاتهم وعلاقاتهم مع المركز الأفغانى - قادة وممولين - وهؤلاء الإرهابيون لم تظهر مشكلاتهم بدرجة كبيرة فى دول الجوار المباشر لأفغانستان، وخاصة فى باكستان وإيران، وإنما برزت مشكلاتهم بدرجة كبيرة وبشكل واضح فى مصر والجزائر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى، فقد كانوا بحاجة إلى تصريف مخزون التعاليم والعقائد التى تشبعوا بها طيلة سنوات الجهاد[٥].

وكانت مصر فى طليعة الدول العربية التى عانت من تلك الظاهرة، منذ أن استقبلت عدة موجات من الأفغان المصريين، ويقدر البعض أن عددهم يصل إلى نحو يتراوح من خمسمائة إلى ألف فرد، وقد استفادوا من التدريبات العسكرية التى تلقوها خلال سنوات القتال والحرب الأفغانية. ومن حصيلة العلاقات التى وفرت لهم الدعم المادى والمعنوى فى صراعهم مع النظام السياسى فى مصر[٦]. ورغم أن عودة هذه العناصر قد ترافقت مع موجة واسعة من الاعتقالات

---

(١) السفير/ محمد نعمان جلال، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٢٤.

(٣) عيسى السيد عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٥٧.

(٤) محمد فايز فرحات، **العلاقات العربية الباكستانية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١٧.

(٥) معتز محمد سلامة، انعكاسات الصراع الأفغانى على دول الجوار ١٩٩٢ - ١٩٩٧، إبراهيم عرفات (محررًا)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٠١.

(٦) حامد عبد الماجد، ظاهرة الأفغان العرب: محاولة للفهم والتحديد العلمى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٥.

فى صفوفهم، إذ تم اعتقال حوالى ١٠٠ عنصر منهم فى الموانى ونقاط الحدود إلا أن معظمهم قد تمكن من دخول البلاد، والقيام بالكثير من العمليات داخل مصر[١].

ومن أهم هذه العمليات اغتيال «رفعت المحجوب» رئيس مجلس الشعب فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٠، واغتيال بعض رموز الأدب والفكر فى مصر بالإضافة إلى العديد من محاولات الاغتيال التى استهدفت بعض الرموز السياسية والأمنية مثل محاولة اغتيال «زكى بدر» وزير الداخلية الأسبق فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٩، ومحاولة اغتيال وزير الإعلام «صفوت الشريف»، ومحاولة اغتيال وزير الداخلية السابق «حسن الألفى» فى أغسطس ١٩٩٨، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء «عاطف صدقى» فى نوفمبر ١٩٩٣، وعلى الرغم من الاتفاقيات الأمنية التى عقدتها حكومة ربانى مع مصر لرصد أنشطة هذه العناصر أو اعتقالهم فإن حكومة ربانى لم تفلح فى تقليم أظافر أفغان العرب ـ أو العائدين من أفغانستان ـ حيث سبق أن طالب مسئولو الأمن فى مصر استرداد المصريين الذين كانوا يعيشون فى أفغانستان واتهموا بالقيام بالعمليات الإرهابية فى مصر. لكن مصر يئست عندما لمست عدم التعاون فى هذا المجال من قبل الجانب الأفغانى، وقامت بتجميد علاقاتها مع الحكومة الأفغانية. ولم يرد بالإيجاب على طلبات الحكومة الأفغانية حتى إن وزير الكهرباء الأفغانى الذى كان يعتزم زيارة مصر كممثل شخصى لرئيس الدولة تلقى بعد أسبوع من الانتظار فى «أبو ظبى» رفض مصر على منحه التأشيرة. ولم يستطع القيام بزيارة مصر وقطعت رسميًا كل العلاقات من قبل مصر مع الحكومة الأفغانية[٢]، ومن ثم بدأ الاتصال بين مصر وباكستان لمعالجة هذه القضية، وتم التوصل إلى اتفاق لتبادل تسليم المجرمين فى عام ١٩٩٤، وبالفعل التزمت الحكومة الباكستانية بتنفيذ هذا الاتفاق فقامت بتسليم بعض العناصر إلى السلطات المصرية[٣]. هذا، وقد قامت الحكومة الباكستانية بتسليم ثمانية من قادة الجماعات الدينية المقيمة فى أراضيها إلى السلطات المصرية[٤].

---

(١) محمد عبد السلام، الأفغان العرب: صناعة العنف العابر للحدود، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٩٥.

(٢) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٣) الحياة، لندن، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥.

(٤) الحياة، لندن، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥.

ومثلت قضية مكافحة الإرهاب والتعاون الأمنى بين البلدين القضية الرئيسية فى الاجتماع الأول للجنة المصرية الباكستانية المشتركة، والذى عقد فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٥، ووفقًا للمصادر الدبلوماسية المصرية فقد ساهمت الإجراءات التى اتخذتها باكستان خلال السنوات الأخيرة ضد المتطرفين الموجودين على أراضيها فى تقليص العمليات الإرهابية التى كانت تحدث فى مصر[١]. وقد تصاعدت معدلات العنف فى مصر بعد ذلك بصورة غير مسبوقة وخاصة ضد المقومات السياحية للدولة، وكان أبرزها وأخطرها حادث الأقصر فى نوفمبر ١٩٩٧ والذى راح ضحيته أكثر من ٦٠ سائحًا إضافة إلى الخسائر المادية التى منيت بها مصر[٢]. ومن ناحية أخرى، استطاعت هذه العناصر التخطيط لعدد من العمليات ضد أهداف مصرية فى الخارج، مثل محاولة اغتيال الرئيس «مبارك» فى أديس أبابا فى يونيو١٩٩٥ وتفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٥، وقد أثبتت هذه الأحداث التحول فى إستراتيجية هذه العناصر الإرهابية فيما يتعلق باختيار الأهداف والمكان[٣]. ويقال: إن أحد الدوافع لتفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد هو الانتقام من باكستان ومصر على السواء وتهديد السلطات الباكستانية بأنها تتعرض لأحداث مماثلة إذا ما استمرت فى تسليم العناصر الإرهابية المصرية للسلطات المصرية[٤].

وبناءً على ما تقدم، فإن ظاهرة الأفغان العرب الذين لعبوا دورًا مهمًّا فى الأحداث الإرهابية فى مصر تمثل تهديدًا للأمن القومى المصرى، وإن مصر وقفت وتقف لهذه المحاولات بالمرصاد. وقد تراجعت عمليات الأفغان العرب فى مصر بعد ذلك تحت الضغوط الأمنية والإعلان عن وقف عمليات العنف السياسى من قبل التنظيمات المكونة للأفغان العرب المصريين بعدما تبين لهم عدم جدواه كأسلوب للعمل والتغيير.

* * *

(١) جريدة الأهرام ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦.

(2) Bruce, J: «Arab Veterans of the Afghan war» Jane,s Intellingence Review, Vol, 7. No. 4. washington, DC. April, 1995, p.4.

(٣) تيرى ميسان، ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الخديعة المرعبة، ترجمة داليا محمد السيد الطوخى، جيهان عبد النبى، ص ١٦٠.

(٤) محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات (محرران)، العلاقات المصرية ـ الآسيوية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

ثانيًا: موقف مصر تجاه حركة طالبان

الموقف المصرى تجاه حركة طالبان يستوجب إلقاء الضوء على حركة طالبان والجذور التاريخية للحركة والجهات الخارجية التى كانت وراء إنشائها[1]. وقبل الدخول إلى أى تفصيلات فى هذا الصدد أحسب أن الكلمة ذاتها تحتاج إلى توضيح وتبيان فطالبان هى جمع كلمة «طالب» فى اللغة الفارسية، والمقصود هنا طالب العلم الشرعى بوجه خاص، ومعلوم أن اللغة البشتونية متأثرة إلى حد كبير بالفارسية، وقواعدها؛ فالجمع يكون بإضافة الألف والنون على نحو يعادل المثنى فى اللغة العربية، فكما أن جمع مسلم هو مسلمانان كذلك فإن جمع طالب هو طالبان.

١- الجذور التاريخية للحركة

الكل يعرفون أن المدارس هى المحاضن التى تربى فيها أفراد حركة طالبان، وفيها تشكلت شخصياتهم وثقافاتهم وبناؤهم الفكرى، يقول التقرير: إن عدد المدارس المتناثرة فى أنحاء باكستان يبلغ ٣٧٠٦ مدارس وعدد طلابها حوالى ٥٤٠ ألف طالب وطالبة فى حين يبلغ عدد الطلاب ٤٦٦٤٦٦ طالبًا، أما عدد الطالبات فلا يتجاوز ٧٤ ألفًا فقط، وحسب التقرير فإن أغلبية المدارس الدينية فى إقليم بنجاب الذى يضم ١٦٨٦ مدرسة ثم إقليم الحدود الشمالية الغربية (سرحد) ٦٨٦ مدرسة وبقية المدارس منتشرة بشكل أقل فى الأقاليم الأخرى، ويقدر عدد الأفغان فى هذه المدارس بعشرات الآلاف[2].

ويقول وزير الأوقاف عن عدد المدارس الدينية فى إقليم (سرحد) وحده إنه ١٤٠٠ مدرسة فيما يصل العدد فى أقاليم باكستان الأربعة وفقًا للتعداد الرسمى الحكومى إلى ٧٠٤٤ مدرسة كلها بتمويل أهلى، وتبلغ ميزانية المدرسة الشهرية أربعة ملايين ونصف مليون روبية باكستانية، وتأتى هذه الميزانية من تبرعات الأهالى الذين يرفضون الحصول على إيصال مفضلين أن يكونوا من فاعلى الخير. وهذه المدارس تقدم العلاج والتعليم والكتب والأكل وتتبنى كل شىء تقريبًا، وفى بعض

(١) لا شك أن حركة طالبان جاءت إلى توحيد البلاد، وكمنفذ لها. ونجحت فى البداية فى توطيد النظام واستتباب الأمن وتطبيق الشريعة الإسلامية وتمتعت أفغانستان فى عهدها بقسط أكبر من الرخاء مما كانت من قبل، إلا أن سياسة العنف والتدمير التى اتبعتها طالبان لم تثمر سوى الخراب والدمار وأدت إلى سخط الشعوب غير البشتونية فى البلاد. وأكثر من هذا فقد أخفقت طالبان فى إصلاح الأحوال وتحقيق السلام فى أفغانستان؛ لأن الحركة لم تكن أهلًا للسلام ولا الوفاق ولا الاعتدال.

(٢) عبد الحليم غزال، **طالبان العمائم والمدافع والأفيون**، دارالخيال، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، القاهرة، ص ١٥٩.

المدارس يوجد أكثر من ١٠٠ كمبيوتر، وهذا رد على من يقول إن المدارس الدينية لا تقبل العلم الحديث.

وتشكل مادة الفقه الحنفى وأصول الفقه وكتب الصحاح الستة واللغة العربية والمنطق والفلسفة، المنهج التعليمى الأساسى فى هذه المدارس، وتنتهج هذه المدارس النهج التقليدى فى مختلف توجهاتها، بدءًا بالزى ومرورًا بالمنهج الدراسى وانتهاءً بالفكر، ومن ثم يرفضون أى نوع من التطور فى المنهج الدراسى، ويرون حذف المواد الفلسفية والفلكيات القديمة والرياضيات والهندسة، من هذا المنطلق تزرع هذه المدارس فى نفوس الطلاب الدارسين فيها معارضة أية خط فكرى تجديدى وهو ما يجعلهم يعارضون الحركة الإسلامية الحديثة[1]. والمدارس الدينية فى باكستان والهند يطلق عليها المدارس الديوبندية نسبة إلى أول مدرسة أنشئت فى ديوبند شمالى دلهى فى الهند عام ١٨٦٧ على يد مجموعة من العلماء والمشايخ فى ذلك الوقت مثل محمد قاسم النانوتوى وفضل الرحمن، ثم تبعتها مدارس أخرى ـ وبعضها تمنح أعلى الدرجات العلمية (جامعات) ـ ما زالت تدرس حتى اليوم مناهج قديمة جدًّا فى النحو والصرف والفقه والمنطق والفلك والرياضيات والأدب الفارسى وبالوسائل القديمة دون تغيير، ومن أشهرها اليوم (ندوة العلماء) فى الهند، والتى كان يرأسها حتى وفاته الشيخ أبو الحسن الندوى و(دار العلوم الحقانية) نسبة إلى مؤسسها عبد الحق فى بيشاور ودار العلوم والجامعة الإسلامية، والجامعة الفاروقية فى كراتشى.

ومطلع العلوم فى كويتا (إقليم بلوشستان) والجامعة الأشرفية فى لاهور[2] ولا يختلف أحد على أن مدرسة ديوبندية قامت بدور كبير فى خدمة السنة النبوية والعلوم الدينية الأخرى، كما أنها خرجت علماء كبارًا أثروا الثقافة الإسلامية فى الهند حتى أطلق عليها أزهر الهند.

يتدرج الطالب فى هذه المدارس من مرحلة إلى أخرى حيث يبدأ بالمرحلة الابتدائية ثم المتوسطة فالعليا والتكميلية، وفى الأخير يقضى الطالب عامًا يتخصص فيه فى دراسة علوم الحديث وتسمى « دورة الحديث» أثناء دراسة الطالب تتغير مرتبته العلمية من مرحلة إلى أخرى، فيطلق

(1) Gen. Kamal Matinu ddin, Afghanistan Issue: The Taliban Factor, National Development and Security. vol. 4,no, 5, May1996.p.96.

(٢) مجلة العربى، العدد ٥٣٠، يناير ٢٠٠٣، ص ٤٤.

عليه لفظ (طالب) الذى يجمع فى اللغة الفارسية والبشتو على طالبان؛ وهو كل من يدخل المدرسة ويبدأ فى التحصيل العلمى، ثم الملا وهو الذى تلقى تعليمًا دينيًا متوسطًا ولم يتخرج بعد، وهو من الشباب غالبًا وأخيرًا (مولوى) وهو الذى أكمل المنهج وتخرج فى دورة الحديث ووضعت على رأسه العمامة وحصل على إجازة التدريس، ولا يصل إليها إلا المتمرسون من كبار السن أو الحاصلون على شهادات عليا من المعاهد الدينية فى الدول الإسلامية والعربية. وللمولوى تأثير كبير ونفوذ على مسلمى شبه القارة الهندية وانتخب كثير منهم فى مجلس النواب مثل مولوى فضل الرحمن رئيس جمعية العلماء فى باكستان، والذى شغل منصب رئيس لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان الباكستانى خلال فترة حكم بينظير بوتو وهو المؤسس الحقيقى والراعى لحركة طالبان، والذى أقنع الحكومة الباكستانية بدعمها وتأييدها. وفيهم أيضًا مولانا سميع الحق بن عبد الحق مؤسس دار العلوم الحقانية وكان أيضًا عضوًا فى مجلس النواب[1].

ولا يختلف دور علماء الدين فى المجتمع الأفغانى عن نظيره الباكستانى؛ لأن المجتمع الأفغانى مجتمع شديد التدين وبالغ التقدير للعلماء؛ فكل ما يتصل بالتدين فى مرتبة عالية من القداسة، وكل ما يقوله العلماء مطاع على نحو لا يقبل النقض ولا الإبرام. وثمة شهادات تؤيد هذا الذى ندعيه، منها قول الأمير شكيب أرسلان عن الشعب الأفغانى: لو لم يبقَ للإسلام فى الدنيا عرق ينبض لرأيت عرقه بين جبال الهمالايا والهندوكش نابضًا وعزمه هناك ناهضًا. مما قاله السيد جمال الدين الأفغانى فى هذا الصدد: إن الأفغان لديهم تعصب شديد للدين والمذهب و... جميع الأفغان سنيون متمذهبون بمذهب أبى حنيفة، وكل أفغانى يزعم أنه لا يوجد الإيمان الكامل والإسلام الخالص إلا فى جنس الأفغان والعرب. ومما يصور مكانة العلماء عند الأفغان، أن الشاعر العلامة محمد إقبال تحدث فى قصيدة له بعنوان «مجلس شورای إبليس» عن نصائح إبليس لأعوانه فى تعاملهم مع المسلمين! وكانت نصيحته لهم فيما يتعلق بالشعب الأفغانى على النحو التالى: إذا أردتم القضاء على تعلق الأفغان بدينهم، فأخرجوا العلماء من سهولهم وجبالهم. علق السيد جمال الدين الأفغانى على هذه الملاحظة بقوله: إنه بسبب السلطة الواسعة التى يتمتع بها الأفغان، فإنه قد تصدر عنهم أعمال مضرة يأباها الشرع والعقل؛ إذ يحكمون بكفر بعض الأشخاص أو بفسقه، إذا رأوا منه ما يخالف أهواءهم بل قد يكفر بعضهم بعضًا حبًا للانفراد بالرئاسة[2]. وبلغ سلطان علماء الدين فى أفغانستان أنهم إذا غضبوا من تصرفات ملك من الملوك كان عليه أن يتنازل أو يستقيل من الحكم

(١) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٢) فهمى هويدى: طالبان جند الله فى المعركة الغلط، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

حتى لا يقف فى وجه علماء الدين[1]. وتصل غيرة المسلمين فى أفغانستان على الإسلام والتمسك بتعاليمه والمحافظة على مقدساته إلى الحد الذى جعل مسلمى قندهار يقتلون جنديًّا بريطانيًّا دخل المسجد الكبير فى المدينة بحذائه، وقد كلف قتل هذا الجندى المسلمين فى المدينة إبادة ٤٠٠ مسلم أفغانى فى حملة انتقامية وحشية شنتها قوات الجيش البريطانى على المدينة[2].

وحين أسس «أحمد شاه بابا» رحمه الله[3] دولة أفغانستان فى عام ١٧٤٧ م فإنه لم يستطع أن يمارس صلاحياته كحاكم إلا بعد بيعة «صابر شاه» شيخ الصوفية، أما دور العلماء فى الجهاد المقدس ضد السوفييت وقيادتهم لذلك الجهاد، فقد أصبح أمرًا شائعًا عايشه الجميع، ولا يحتاج إلى بيان. وليست غيرة المسلمين فى أفغانستان على الدين الإسلامى وليدة العصر الحديث إنما تمتد جذورها على مر العصور، فابن بطوطة يروى فى رحلته إلى هراة ما فعله أهل المدينة عندما علموا أن حاكمهم الملك حسين شريف شرب الخمر داخل قصر، فتظاهر على بابه ستة آلاف مسلم وأحضروا الفقيه وأقاموا على الملك الحد داخل قصره وجلدوه تنفيذًا لأمر الدين[4]. والاتفاق منعقد على أن عناصر طالبان تشربوا معارفهم ومنهج تفكيرهم من المدارس الديوبندية المنتشرة فى باكستان وأفغانستان،

---

(١) هنا يروون قصة الملك أمان الله خان الذى كان متأثرًا بالتقاليد الغربية ومعجبًا بفكر كمال أتاتورك، وقد أخذ بعد عودته من أوروبا يقلد الغرب فى اللباس والعادات، وأمر برفع الحجاب وخروج المرأة الأفغانية سافرة فأثار ذلك ضجة علماء الدين، وبدورهم أثاروا الشعب. وازدادت حدة التوتر عليه بعد أن سافر إلى مصر حيث ظهرت زوجته «ثريا» سافرة لأول مرة ونشرت الجرائد والمجلات صورها، وانسحب علماء الجامع الأزهر من اللقاء الذى كان مقررًا عقده بينهم وبينه حين ظهر أمامهم بالقبعة الغربية، فقد أطبت هذه التصرفات رجال الدين والشعب فى كابل مما كان سببًا فى ثورة العلماء والقبائل عليه بعد عودته، الأمر الذى دفعه إلى الهرب إلى الهند ومنها إلى إيطاليا بعد أن خلعه الشعب من الحكم.

وتصل قوة علماء الدين فى أفغانستان إلى الحد الذى جعل الحكومة تتراجع فى القرارات التى تتخذها إذا لم يرض عنها علماء الدين، فعندما أرسلت الحكومة الأفغانية بعثة من الفتيات لدراسة التمريض فى إسطنبول ثار علماء الدين وأجبروا البعثة على العودة مرة أخرى إلى كابل. وعندما أنشئت كلية الطب فى كابل لم يوافق علماء الدين على تشريح جثث الموتى داخل الكلية واضطرت الجامعة إلى تدريس الطب النظرى داخل الكلية وإرسال طلابها إلى الهند لدراسة علم التشريح وحده.

(٢) فهمى هويدى، **حدث فى أفغانستان**، دار الكلمة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ١٣٠.

(٣) هو مؤسس الدولة الأفغانية المعاصرة أسس إمبراطورية امتدت فى عظمتها من وسط آسيا إلى مدينة «دهلى» ومن كشمير إلى بحر العرب. كان قائدًا فذًّا وأديبًا ممتازًا راعيًا للأدب، باعثًا لنهضة سياسية عظيمة، عمل على نشر العلم والعدل وكان يتكلم مع الناس مباشرة دون حجاب، كان بشوشًا مع الناس كما كان يكره تعظيم الناس له. ولذلك عده المؤرخون الأفغان من عظماء الملوك وبعد وفاته شهدت الإمبراطورية الأفغانية موجة من التنافسات والصراعات بين ورثته مما ورط البلاد فى حروب أهلية استمرت طيلة نصف قرن، الأمر الذى أدى إلى تفكك الإمبراطورية العظيمة.

(٤) فهمى هويدى، المرجع السابق، ص ١٢٩.

والذين تحدثت إليهم من عناصر الحركة وجدت أن كل واحد منهم نسب نفسه إلى مدرسة مختلفة، دار العلوم، الجامعة الإسلامية فى بنورى تاون، الجامعة الفاروقية، منبع العلوم، الجامعة الأشرفية، ودار العلوم حقانية[1]. وتمثل قصة المدارس الدينية الباكستانية فصلًا مثيرًا من فصول الحرب الباردة، فالباكستانيون لم يكونوا الوحيدين الذين أفادوا منها؛ إذ إن الأمريكيين أيضًا استغلوا هذا النظام عندما ضمنوا عن طريقها تمويناً لا ينضب من المقاتلين المتدينين المستعدين لقتال السوفييت، حيث نشط فيه رجال المخابرات الأمريكية طوال فترة الثمانينيات بحيث دفعوهم لخوض حرب ضد القوات السوفييتية لإخراجها من أفغانستان، وقام الأمريكيون بتوزيع الأموال على أصحاب مدرسة الديوبندية للتوسع فى إنشاء مدارسهم الدينية والمستشفيات فى مناطق اللاجئين الأفغان فى بشاور وغيرها. ووصل عدد هؤلاء الطلاب إلى عدة آلاف فى ١٩٩٢ عندما سقط نظام كابل المدعم من موسكو، وعندما تحقق هذا الهدف تركت واشنطن المنطقة وجاء الباكستانيون ليوجهوا هذا السلاح الثرى المدرب الذى خلفه الأمريكيون وراءهم لتحقيق أهداف إقليمية.

ويعتقد على نطاق واسع فى باكستان أن الرئيس «ضياء الحق»[2] كان المحرك الأساسى وراء انتشار المدارس الدينية، فى الوقت الذى يشير محللون هناك إلى أن تهيئة الأجواء لنشر المدارس الدينية فى باكستان بدأت على يد «ذو الفقار على بوتو»، الذى كان أول رئيس وزراء مدنى منتخب فى تاريخ باكستان والذى كان ليبرالى النزعة، ففى الفترة التى تولى الحكم فيها بين ١٩٧٢و١٩٧٧ زاد عدد المدارس. وتم أيضًا توظيف الآلاف من خريجيها فى التدريس الحكومى فى الوقت الذى بات من المعروف فيه أن نشأة حركة طالبان جاءت بدعم من الحكومة التى ترأستها ابنته بينظير بوتو فى منتصف التسعينيات ١٩٩٤ بسبب تراجع المساعدات الأمريكية بعد رحيل السوفييت من أفغانستان ١٩٨٩ وظهرت حاجة باكستان الملحة لمصادر بديلة للدخل القومى فوضعت بينظير بوتو التى كانت رئيسة وزراء باكستان حينئذ خطة لإعادة فتح طريق الحرير القديم من كراتشى إلى آسيا الوسطى لتسهيل عمليات التبادل التجارى بينها وبين الجمهوريات الوسطى، ولم تجد بغيتها مع حكومة ربانى؛ لأن السلطة فى كابل بقيادة «ربانى» و«مسعود» كانت معادية لباكستان وتقيم علاقات جيدة مع الهند. حيث أوضح وزير الشئون الخارجية الباكستانى آصف أحمد على، أسباب رفض باكستان لوجود مسعود على رأس السلطة فى كابل بقوله: «إن مسعود طاجيكى والطاجيك

(١) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٢) من خطبه الحكيمة: إن من يتعامل مع أمريكا كمن يتعامل فى الفحم؛ لن يناله فى النهاية سوى سواد وجهه ويديه. فسقوط طالبان على يد الأمريكان أثبت مدى صحة هذه المقولة.

كانوا معادين لباكستان تاريخيًا؛ لأنهم أقرب إلى الهند وروسيا، أما حكمتيار فرغم أنه بشتوني وله علاقاته القوية والخاصة مع باكستان، إلا أن صلاحياته قد انتهت واستنفد دوره ولم يعد يصلح للمرحلة الجديدة»[١]. ومن هنا، سارعت إسلام آباد إلى دعم طالبان سياسيًا وعسكريًا. وظلت قوات طالبان تواصل تقدمها حتى سقطت فى أيدهم كابل فى ٢٥/ ٥/ ١٩٩٦. وبعد أن استقرت لها الأوضاع فى العاصمة وكسبت المزيد من الأراضى فى الشمال، كانت باكستان أول دولة اعترفت بها فى ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧[٢]. وبعد مضى عدة أشهر من الاعتراف، كتبت السيدة السفيرة مليحة لودهى سفيرة باكستان لدى واشنطن، وهى من المقربات من رئيسة الوزراء «بينظير بوتو»، مقالًا حول قرار الاعتراف بحكومة طالبان قائلة: كان قرارًا خاطئًا من الناحية الدبلوماسية[٣].

٢- الجهات الخارجية التى كانت وراء إنشاء طالبان

كثرت التحليلات التى تناولت الجهات الخارجية التى كانت وراء إنشاء طالبان وبروزها على مسرح الأحداث، فبعضها ينسب قيام الحركة إلى باكستان[٤]. والبعض الآخر ينسبها إلى المخابرات الأمريكية إبان الحرب الأفغانية السوفييتية، حيث صرح بريجنيسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى فى عهد الرئيس الأسبق «جيمى كارتر» أن الولايات المتحدة بهدف الإيقاع بالاتحاد السوفييتى فى فخ أفغانستان. وفريق ثالث يرى أنها صعدت بمعاونة ومساعدة (ISI) الباكستانية والاستخبارات الجاسوسية المصرية والسعودية والفرنسية[٥]. وهى تنفى عن نفسها كل ذلك، فيقول الملا محمد عمر إن طالبان ليست صنيعة أحد ولو كنا غير ذلك لكنا فى حال أحسن من الحال التى نعيشها، لقد فضلنا العيش بطريقة كريمة وبما يتناسب مع مبادئنا المنطلقة من الشرع[٦].

والذين ينسبون قيام الحركة إلى باكستان يستندون إلى الجولة التى قام بها نصير الله بابر وزير الداخلية الباكستانية آنذاك فى جنوب وغرب أفغانستان فى أكتوبر ١٩٩٤، حيث التقى فيها القادة

---

(١) أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.
(٢) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.
(٣) نوربرت هايتزليش، مهمة فى أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٣.
(٤) زيبا فرزين زيبا: سياست خارجى باكستان تغيير وتحول، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.
(٥) المرجع السابق، ص٣٢.
(٦) مجلة الوسط، العدد ٣٥٩، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨، ص ٢٥.

والمسئولين فى ولايتى قندهار وهراة، وأرسل بعد عودته قافلة مكونة من ٣٠ شحنة تجارية محملة بالمساعدات والمواد الإغاثة لسكان قندهار، إضافة إلى شحنات تجارية إلى تركمنستان كان ذلك فى شهر نوفمبر ١٩٩٤، وكانت القافلة تحت كولونيل من الاستخبارات الباكستانية Inter Service Intelligence (ISI)، وفى الطريق تعرضت هذه القافلة للنهب على يد أحد قادة جماعة سيد أحمد جيلانى فى قندهار واسمه منصور خان، وبعدما انتشرت قصة سلب القافلة ونهب أموالها فى وسائل الإعلام تحركت مجموعة طلاب المدارس الدينية فى ٣/ ١١/ ١٩٩٤ من منطقة سبين بولدك، واشتبكت مع القائد المحلى الذى نهب القافلة حتى هزمته وألقت القبض عليه وأعدمته مع بعض رفاقه ثم قامت بتخليص القافلة.

وكان للعملية صدى كبير فى مختلف وسائل الإعلام التى تحدثت عن حركة طالبان لأول مرة بهذه المناسبة. ولا نستبعد أن يكون تحركها ـ صوب الحدود وإحباطها لعملية نهب قافلة التموين (لاحظ أن قائدها كان من عناصر الاستخبارات الباكستانية) ـ قد تم ترتيبه فى أثناء جولة وزير الداخلية الباكستانى الجنرال نصير الله بابر[١].

الجنرال نصير الله بابر وزير الداخلية الباكستانية السابق معروف عنه أنه الأب الروحى لجماعة طالبان، وأنه هو الذى دفع بهم إلى الساحة بهدف تأمين مرور خط أنابيب البترول عبر أفغانستان ومن ثم باكستان فيقول تعليقًا على ذلك: إنه من الممتع ومن دواعى الفخر أن يشاع عنك أنك الأب الروحى لهذا العدد الضخم من الناس الذى يربو على مئات الآلاف من البشر، وأنا لا أستطيع أن أتنكر إلى عرقى، فأنا من عرق البشتون الذى ينتمى إليه طالبان، وهو العرق الغالب على أفغانستان، كما أن له امتدادًا كبيرًا على الجانب الآخر من الحدود الباكستانية، ولكن دعونى أؤكد لكم أن العامل الرئيسى لظهور طالبان على بقية الفصائل الأفغانية هو يأس الشعب من صلاح تلك الفصائل وانتباهه إلى مصالحه[٢]. وبناءً على ما قال بابر فإن باكستان تُعْتَبَرُ هى الراعى الأساسى لحركة طالبان[٣]. ومنذ ظهور طالبان كان الدعم الباكستانى والأمريكى لها واضحًا، وظهر ذلك فى كثافة اللقاءات بين الطرفين، وكان أكبر مؤشر على دور الولايات المتحدة الأمريكية فى تدعيم هذه الجماعة هو قيام السفير الأمريكى فى إسلام آباد ووزير الداخلية الباكستانى نصير الله

(١) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٢) محمد نافع و(آخرون)، ماذا يجرى فى آسيا ؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٠٩.

(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

بابر بزيارة معسكرات طالبان فى باكستان أواخر ١٩٩٤؛ أى فى الفترة المبكرة لنشأة طالبان[١] ويبدو أن لهؤلاء وهؤلاء حجتهم القوية. فحين يقول الجنرال حميد جول الرئيس الأسبق للاستخبارات الباكستانية ISI أن سياسة بلاده فى أفغانستان تديرها المخابرات الأمريكية، وأن حركة طالبان زرعت فى أفغانستان فإن شهادة من هذا القبيل (قالها فى ندوة معهد الدراسات السياسية بإسلام آباد فى ١٨/ ١٠/ ١٩٩٥) لا يمكن تجاهلها، بل وينبغى أن تؤخذ على محمل الجد. وأيضًا حين تحدثت مجلة (نيوزويك) فى أحد أعدادها الصادرة فى شهر سبتمبر عام ١٩٩٧ عن المساعدات التى قدمتها المخابرات المركزية إلى حركة طالبان من خلال الجيش الباكستانى لتشجيع الحركة بعد ظهورها إلى العلن فى أواخر عام ١٩٩٤، فإن ذلك أيضًا ينبغى أن يوضع فى الحسبان[٢].

وربما تكون هذه الرؤية هى التى جعلت بريجينسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى فى عهد كارتر يقول مجيبًا عن سؤال عما إذا كان نادمًا على دعم الأصوليين بالتسليح والتدريب والتمويل. فرد قائلًا: أيهما الأهم فى تاريخ العالم؛ تحمل نتائج حماقات مجموعة أصولية تعود أفكارها وممارستها إلى القرون الوسطى، أم تحرير أوروبا الوسطى من الشيوعية وإنهاء الحرب الباردة[٣].

٣ ـ موقف مصر تجاه حركة طالبان

بعد سقوط كابل فى أيدى طالبان عام ١٩٩٦ انقسم المسئولون فى وزارة الخارجية المصرية إلى قسمين وكان لهم آراء مختلفة تجاه حكومة طالبان. كان سفير مصر آنذاك فى إسلام آباد الدكتور محمد نعمان جلال يؤيد ويدافع بشدة عن طالبان فى تقاريره السياسة لوزارة الخارجية المصرية، وانصاع لاتجاهات الحكومة الباكستانية وكان يوميًا يطالب فى تصريحاته لوزارة الخارجية ورئيس مكتب الشئون الأفغانية فى وزارة الخارجية المصرية بالاعتراف بطالبان والتعامل معهم.

لكن السفير الدكتور محمود فرج «مدير الشئون الأفغانية فى وزارة الخارجية المصرية» كان معارضًا لسفير مصر فى إسلام آباد، وطالب فى تقاريره لوزير الخارجية المصرية بالتروى فى التعامل مع طالبان وعدم الاعتراف بهم[٤]. ورغم اختلاف وجهات نظر المسئولين تجاه طالبان إلا أن مصر

---

(١) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، ص ٦٦.

(٢) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، المرجع السابق، ص ٩٩.

(٣) أحمد رشيد، طالبان إسلام وبازى نو در آسيا ميانه، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٢.

(٤) أفغانستان وجهان. مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

كدولة لم تأخذ أى موقف عدائى ضد حكومة طالبان، وكانت تغلب على سلوكها صفة المراقب اليقظ دائمًا. أعتقد أن مصر كانت تستطيع أن تلعب دورًا أساسيًّا فى التحريك والتحكم فى مجريات الأمور فى أفغانستان، ولأن سياسة الخارجية المصرية، كما قال الرئيس حسنى مبارك، تقوم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة، فكل شعب هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى إدارة شئونه واختيار طريقه[1]. ومن ثم، فإن مصر لم ولن تؤجج نار الفتنة بين طالبان والفصائل الأفغانية الأخرى، بخلاف المحور الباكستانى ـ السعودى ـ الأمريكى من جهة، والمحور الإيرانى ـ الروسى ـ الهندى من جهة أخرى. حيث إن كلًّا من باكستان وإيران والسعودية تطمع وتعمل على بلورة الوضع النهائى عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا فى أفغانستان لصالحها. وتابعت مصر بكل الاهتمام التطورات الأحداث المتلاحقة فى أفغانستان. وبعد صعود طالبان واشتداد المعارك بينها وبين معارضيها أدانت مصر بشدة استمرار هذه المعارك ودعت دائمًا المجتمع الدولى للتدخل لوضع حد لمعاناة الشعب الأفغانى.

ورفضت مصر التدخل فى النزاع الأفغانى إثر تكرار الرئيس السابق «برهان الدين ربانى» عام ١٩٩٨، حيث طلب الرئيس السابق ربانى تدخل مصر للوساطة بين المعارضة وحركة طالبان، وفى تصريح صحفى قال وزير الخارجية المصرية آنذاك «عمرو موسى»:

«إن مصر لن تحرق أصابعها فى أفغانستان»[2].

كما أدانت مصر منهج طالبان الذى يرى فى الحرب السبيل الوحيد لحل الأزمة فى أفغانستان، وترى مصر أن هذا الأسلوب لن يؤدى إلا إلى إلحاق الخسائر والأضرار بالشعب الأفغانى، ولذلك طالبت مصر ببدء حوار فورى لتحقيق التسوية السلمية للنزاع بين الأطراف الأفغانية[3]. وبالفعل التزمت القيادة الأفغانية المعارضة لحركة طالبان بنداء مصر من أجل حوار مع طالبان. حيث ذهب «أحمد شاه مسعود» مصحوبًا بأحد مساعديه إلى طالبان، والتقى «ملا بورجان» أبرز قادة طالبان، واستهل «مسعود» مجلسه بآيات من الذكر الحكيم وقال لطالبان ماذا تريدون منا؟ قالوا: نريد تطبيق الشريعة الإسلامية فأجاب «مسعود» قائلًا: نحن أيضًا نريد هذا ومن أجله جاهدنا طوال السنوات الماضية. وكلما قدم طالبان لأحمد شاه مسعود اقتراحاتهم يقبل «أحمد شاه

---

(١) الرئيس مبارك ٦ سنوات من المسئولية العليا، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٧، القاهرة، ص ٢٦.

(٢) محمد عبد الهادى علام، الدبلوماسية المصرية فى التسعينيات... الانتقال إلى نظام دولى جديد، دار النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٥٩.

(٣) أحمد سليم ورجاء سليم، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

مسعود» دون مناقشة، فقال طالبان يجب علينا وعليكم أن نجمع علماءنا وأن نشكل لجنة علماء تتولى أمور التسوية فى أفغانستان، فقال مسعود: نحن مستعدون لجمع علمائنا لكى نتناقش فى مستقبل أفغانستان، فجمع مسعود كل علماء الشمال على الرغم من إتيانهم من مناطق متباعدة ومتفرقة، وبعد التئام شملهم اتصل «مسعود» بقادة طالبان وأخبرهم أن علماءنا قد اجتمعوا وأنهم جاهزون لكى يجتمع علماء الفريقين ويفصلون فى المسائل المفروضة عليهم.

ولكن طالبان قالوا إن فريق علمائهم لم يجتمع بعد وطلبوا منهم مهلة أسبوعًا لكى يتمكنوا من الحضور، وبعد انتهاء المهلة اتصل بهم ثانية لكى يعقد الاجتماع المقرر فأعطوه موعدًا غدًا ليدخل بعدها فى حلقة مفرغة من المواعيد التى ليست لها نهاية، فكان كلما اتصل بهم يقولون له: «امروز فردا امروزفردا = سنجتمع اليوم أو الغد»، ليقولوا فى نهاية الأمر إن علماءنا غير مجتمعين وعليكم أن تسلموا أسلحتكم وتنسحبوا من أفغانستان، (وكان محركو طالبان قد طلبوا منهم تجريد الفصائل كافة من السلاح؛ لأن هذا هو السبيل الأساسى لفرض ما يريدون على الأفغان) وعندها نزع أحمد شاه مسعود طاقيته عن رأسه، وقال قولته الشهيرة: «ما دمت أسيطر على موضوع هذه الطاقية من أرض أفغانستان فلن أنسحب». وهكذا اقتراح مسعود واقتراحات أخرى مماثلة أحبطت فى مهدها ولم يكتب لها النجاح بسبب العقول المتحجرة لطالبان التى أبت إلا الغباء ورفضت أن تستجيب لنداء العقل الذى أراد إبعادهم عن دائرة الصدام مع السلطة، تلك الدائرة الجهنمية التى لا نهاية لها، وبدا واضحًا أن طريق اللارجعة بين مسعود وطالبان قد بدأ بالفعل. وبعدما أعلنت حركة طالبان عن توجهاتها الأصولية المتشددة ونجحت بطابعها الإسلامى الفريد فى استقطاب آلاف الراديكاليين من دول العالم كافة. وأضافت تشددها إلى تشدد قادة الجماعات الإسلامية الأصولية الذين كانوا يقيمون فى أفغانستان منذ الحرب ضد السوفييت ويصممون على إسقاط الأنظمة التقليدية فى دولهم يومًا ما، وتنفيذ النموذج الطالبانى فى أوطانهم. وقد أفضى التقارب بين كلٍّ من حركة طالبان وهذه الجماعات المتطرفة، لا سيما تنظيم القاعدة، إلى توحد أهدافهم فى ضرورة محاربة الحكومات القائمة والكافرة ـ من وجهة نظرهم ـ فى جميع بلدان العالم الإسلامى كما سبق القول، وبعد أن أصبحت أفغانستان فى ظل حكومة طالبان مرتعًا إرهابيًّا رئيسيًّا وأرض تدريب ونقطة عبور لشبكة من الأشخاص والجماعات الإرهابية والأفغان العرب، ومن هنا تغير موقف مصر تجاه حركة طالبان من الحياد الذى أخذته فى البداية إلى المعارضة لطالبان.

إن أفغانستان كانت فى عهد طالبان «معملًا لتفريخ» العناصر الأصولية، ومنها الإرهابية من شتى بقاع العالم العربى الذين أطلق عليهم «الأفغان العرب»، وقد تلقى هؤلاء أفكارًا وآراء دينية متطرفة، ونالوا على أرض تلك الدولة قسطًا وافرًا من التدريب والممارسة فى فنون العمل العسكرى، ثم عاد البعض منهم إلى بلادهم أو بلاد أخرى ينشرون دعواهم بقوة السلاح، مهددين أمن واستقرار تلك الدول ومسارعين إلى زعزعة النظم السياسية القائمة بها[1]. كما سبق القول أن مصر شهدت فى التسعينيات من القرن المنصرم من العمليات الإرهابية على نطاق واسع ومنظم، مما انكشف معه وجود أبعاد خارجية مهمة لما يحدث فى الداخل على مستوى التخطيط والتحويل وتقديم التسهيلات الخاصة بالانتقال والإيواء وتهريب السلاح وإدارة العمليات وتنفيذها عبر شبكات منظمة تشكلت أساسًا من العائدين من أفغانستان الذين يشكلون جماعات منحرفة[2].

واتضحت تلك الأبعاد الخارجية فى معظم الأعمال الإرهابية التى شهدتها مصر إبان عقد التسعينيات ومن خلال الأسلوب الذى أديرت به عملية استهداف رئيس وزراء مصر وقتها د/ عاطف صدقى عام ١٩٩٣، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى إثيوبيا فى ١٩٩٥ وتفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد ١٩ نوفمبر ١٩٩٥[3]، واغتيال الملحق التجارى المصرى فى جنيف من نوفمبر من العام نفسه.

ومع وضوح الأبعاد الخارجية لمشكلة الإرهاب ـ تحولت القضية إلى واحدة من أولويات السياسة الخارجية المصرية وقتها وحتى الآن، حيث سعت الدبلوماسية المصرية إلى مخاطبة الدول ذات العلاقة بالقيادات الأصولية، أو التى توجد على أراضيها عناصر مطلوبة من أجل فك الارتباط بهم، وأصبح أحد الأهداف المصرية الكبرى فى العمل الخارجى يتحدد فى محاصرة العناصر الإرهابية فى الخارج وتحويل الكوادر الخارجية إلى مطاردين تتم متابعتهم فى كل مناطق العالم[4]. وعندما أدركت مصر أن حركة طالبان فشلت فى إصلاح الأحوال وتحقيق السلام فى أفغانستان، وأن طالبان لا تهتم بالعالم ولا بالقانون الدولى وتعتبر الأعراف الدولية من صنع الغرب ولا تقبل بالفكر السائد فى العالم الإسلامى فتمنع حقوق الأقليات وتمارس ضغوطًا غريبة

---

(١) السفير / صلاح حليمة، محاولات تسوية الحرب الأفغانية، المشروعات الأفغانية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ٤٠٣.

(٣) السفير / محمد نعمان جلال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٤) التقرير الإستراتيجى العربى، المرجع السابق، ص ٤٠٤.

على المرأة الأفغانية، ولا تعترف بأى دور للمؤسسات المدنية بالإضافة إلى النظرة المتخلفة إلى التعليم والقانون وغير ذلك من القضايا المهمة[1]. ومن هنا، أدانت منهج طالبان المتطرف بشدة ولم تعترف بها. كما استنكرت مصر تدمير تمثالى بوذا، والذين يرجع تاريخهما لأكثر من ١٨ قرنًا من الزمان؛ أى قبل ظهور الإسلام، وطلب رئيس منظمة اليونسكو المعنية بالحفاظ على التراث الإنسانى والتاريخى من الرئيس حسنى مبارك التدخل والانضمام للحملة الدولية الهادفة إلى الحفاظ على التراث البشرى فى أفغانستان، ولعل هذا يعكس مدى ثقل مصر كدولة إقليمية محورية قادرة على الحركة الفاعلة والمؤثرة[2].

و لما كانت مصر قد تلقت طلبًا من اليونسكو بالتوسط لدى طالبان فى هذا الشأن ورغم أنه لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين مصر وأفغانستان فى عهد طالبان، فإنه تقرر فى ضوء المشاورات التى تمت إيفاد مفتى مصر الدكتور نصر فريد واصل، لكى ينضم إلى مجموعة العلماء المسافرين إلى قندهار[3]. ولم يكن بمقدور منظمة المؤتمر الاسلامى أن تشكل وفدًا أفضل مما شكلته علمًا وكفاءة فى الحوار، فقد تكون الوفد من الشيخ د. يوسف القرضاوى، وهو من هو، وفضيلة الشيخ د. نصر فريد واصل مفتى الديار المصرية ممثلًا شخصيًا للرئيس مبارك، والصحافى الكبير فهمى هويدى الكاتب الإسلامى المعروف، والشيخ حمد بن جاسم آل جبر وزير الخارجية القطرى باعتبار أن بلاده تشغل مقعد الرئاسة فى المنظمة، والعالم الجليل محمد الراوى الأستاذ فى جامعة الأزهر الشريف، وهيثم الخياط المستشار لرئيس منظمة الصحة العالمية.

هذه النخبة المميزة فى العلم والفقه والإعلام والاتصال بالعالم والممثلة لمنظمة المؤتمر الإسلامى التى تشكل التنظيم الدولى الوحيد الذى يملكه المسلمون فى عالم اليوم كان عليها التحاور والنقاش مع ثلاثين من علماء حركة طالبان على مدى يومين كاملين، ومحاولة إثنائهم عن وجهة النظر التى ترى فى التماثيل أصنامًا ينبغى تدميرها من خلال وجهة نظر أخرى تستند إلى حجج فقهية ودينية وميراث تاريخى طويل للإسلام فى قبول هذه الآثار لما فيها من حكم وعبرة. وطبقًا لما ذكرته الأخت أميرة هويدى، فإن النبى ﷺ وحده كما يبدو يستطيع النجاح فى إقناع حركة طالبان، وعلى

(١) نبيل بشر، جرائم طالبان بين الدين والسياسة، أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠١.
(٢) مجلة أكتوبر، الأحد ١٨/ ٣/ ٢٠٠١، ص ٤٠.
(٣) فهمى هويدى، طالبان جند الله فى المعركة الغلط، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

أى الأحوال فإن وجود النبى ﷺ فى الوفد ـ على استحالته ـ لم يكن ليغير فى الأمور من شىء[1]، فقد تم تدمير التمثالين قبل وصول الوفد، ورغم ما ذكره فضيلة الشيخ يوسف القرضاوى فى خطاب سابق إلى الملا محمد عمر أشار فيه إلى أن تدمير التمثالين يمثل «مخالفة واضحة» للتشريع والسنة وقعت الواقعة إذن ولحق العار بطالبان.

لماذا فشلت النداءات الإسلامية ورسائل فقهاء الإسلام، ووفد منظمة المؤتمر الإسلامى فى إعلاء صوت الدين والحق والفعل؟ يقال إنه أثناء الحوار فى قندهار تلقى جانب طالبان فتوى من عالمين[2] سعوديين غير معروفين تؤيد تدمير التماثيل، وكان ذلك كافيًا من الناحية الفقهية لتأييد قرار طالبان، وفضلًا عن «العناد» وضيق الأفق، فقد أضافا الأضرار على الذنب. فعندما كان اجتماع الفقهاء منعقدًا فى قندهار وقف وزير الإعلام فى حركة طالبان فى كابل لكى يقول: إنه ما كان على وفد منظمة المؤتمر الإسلامى أن يأتى إلى أفغانستان بل كان عليه أن يذهب إلى الهند حيث يجرى تدمير الآثار الإسلامية، أو إلى فلسطين حيث يجرى الاعتداء على الفلسطينيين والآثار الإسلامية.

ولأن مصر صاحبة أقدم وأعظم حضارات العالم فقد كان غضب علماء الآثار شديدًا بسبب ما حدث فى أفغانستان من جريمة ضد الحضارات القديمة، وطالبوا بمحاكمة دولية لمسئولى حركة طالبان وهو ما نادى به أيضًا المدير العام لمنظمة اليونسكو، وذلك حتى لا يفكر أحد فى تكرار هذه الجريمة كأسلوب للعمل والتعيين[3]. وهكذا فبوسعنا أن نقول (والكلام للأستاذ فهمى هويدى حفظه الله) إن طالبان أثبتوا نجاحًا نسبيًا فى إزهاق الباطل، لكنهم فشلوا فى إحقاق الحق. فقد استطاعوا وقف الحرب المجنونة بين فرق المجاهدين، وأبطلوا مفاسد عدة فرضها نفر من المنسوبين إلى قيادات الجهاد، وإذ هدموا ذلك كله وأنجزوه، فإنهم لم يبنوا فوق أنقاض الماضى شيئًا ذا قيمة لشرف الإسلام والمسلمين ولله الأمر من قبل ومن بعد.

---

(١) أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢١/ ٣/ ٢٠٠١.

(٢) هما الشيخ حمود بن عقلاء الشعيبى، من علماء القصيم فى السعودية، والشيخ على بن خضير الخضير، من القصيم أيضًا.

(٣) حامد عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

وبسبب سلوكيات حركة طالبان فى الحكم وتبنيها لسياسات متشددة ومتطرفة سواء تجاه الشعب الأفغانى أو تجاه فصائل المعارضة الأخرى واستبعادها من المشاركة فى السلطة أو إجراء الحوار معها، أو سواء فى تقديم الحركة نموذجًا إسلاميًّا متطرفًا ومتشددًا، فقد أخذت الحكومة المصرية موقفًا معارضًا لحركة طالبان ورافضة لنهجها المتشدد، وقد زاد من توتر العلاقات بين الحكومة المصرية وحركة طالبان إيواؤها للعناصر المتشددة من الدول العربية، ومنها مصر، وهذه العناصر التى عرفت بالأفغان العرب شكلت تهديدًا وخطرًا حقيقيًّا على الأمن القومى المصرى، خاصة بعدما عادت بعض هذه العناصر إلى مصر ومارست الأعمال الإرهابية.

وقد تباعدت المسافة بين الموقف المصرى وحركة طالبان بسبب التباين الشديد فى تطبيق الشريعة الإسلامية، حيث أصرت حركة طالبان منذ اليوم الأول لتوليها مقاليد السلطة فى أفغانستان على اتباع سياسات متشددة رغم تطبيق الشريعة، بينما نجد أن مصر تعتبر نفسها دولة إسلامية وتجسد النموذج الإسلامى المعتدل الذى يقوده الأزهر الشريف.

***